المملكة العربية السعودية
وزارة التعليـــم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمـــادة البحـث العلمـــي

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مجلة العلوم الشرعية

مجلة علمية دوريّة محكّمة

العدد الثالث والثمانون ربيع الآخر 1448هـ أكتوبر 2026م

الجـــزء الخامـــس

مصطلح "آية أو من آيات الله" عند الإمام الدارقطني
دراسة استقرائية تحليلية مقارنة
أ. د. ناصر بن محمد بن إبراهيم الهويمل

مراجعات ابن أبي حاتم الرازي لأبيه ولأبي زرعة في علل الأحاديث
دراسة استقرائية وصفية
د. عبد العزيز بن إبراهيم بن علي اللاحم

مقتضى العقل
دراسة تطبيقية في بعض أبواب الاعتقاد
د. جوزاء بنت مساعد بن سعدون أبو غازي

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من النسبية ومجالات توظيفها
دراسة ثقافية
د. منال بنت محمد الخميس

المسائل الأصولية المستدل لها بقوله تعالى:
﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾
أ. د. دسوقي يوسف دسوقي نصر

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
islamicjournal@imamu.edu.sa

المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / أحمد بن سالم العامري

معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / نايف بن محمد العتيبي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير:

الأستاذ الدكتور / محمد بن حسن آل الشيخ

الأستاذ في قسم الفقه بكلية الشريعة

مدير التحرير:

الدكتور / محمد بن عبد الله المديميغ

الأستاذ المساعد في قسم الفقه بكلية الشريعة

أمين التحرير:

الدكتور / حسام بن محمد الرثيع

عمادة البحث العلمي

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عادل بن مبارك المطيرات

الأستاذ في قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الكويت

أ. د. علي ساموه

أستاذ الحديث - كلية العلوم الإسلامية

جامعة الأمير سونكلا - فطاني- تايلاند

أ. د. بكر زكي عوض

الأستاذ في قسم الدعوة - جامعة الأزهر- القاهرة

أ. د. عبد العزيز بن ناصر التميمي

الأستاذ في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. حسين عبد العال حسين محمد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن - جامعة الأزهر- أسيوط

د. عبد الحميد عشاق

الأستاذ في قسم الفقه - جامعة القرويين - المغرب

أ. د. أحمد بن عبد العزيز السيد

أستاذ أصول الفقه - جامعة البحرين

أ. د. كنعان موستيش

الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية- جامعة سراييفو

مقتضى العقل
دراسة تطبيقية في بعض أبواب الاعتقاد

إعداد:
د. جوزاء بنت مساعد بن سعدون أبو غازي
الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض، المملكة العربية السعودية

The Requisite of Reason
An Applied Study in Selected Doctrinal Issues

Prepared by:
Dr. Jawza bint Musaed bin Sa'doon Abu Ghazi
Associate Professor of Creed and Contemporary Doctrines
Department of Creed, College of Fundamentals of Religion and Da‘wah
Imam Mohammad ibn Saud Islamic University
Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia
Jmabogazi@imamu.edu.sa

تاريخ ورود البحث
١٤٤٧/٣/٣هـ - ٢٠٢٥/٨/٢٦م

تاريخ قبول البحث
١٤٤٧/٣/٢٦هـ - ٢٠٢٥/٩/١٨م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

إن مقتضى العقل دليل فطري جعله الله مناطًا للتكليف وأداة للتمييز، وهو دليل مستفاد من كلامه تعالى موجَّه للعقول السليمة. فأقرَّ السلف العمل به وبنوا عليه الاعتقاد؛ سائرين فيه على منهج العدل. ومن غالى فيه فقد عارض الشرع بادعاءات عقلية باطلة، ومن جفا فيه تخلّى عن الميزة التي أكرم الله بها الإنسان وفضَّله على غيره. وإن أهل السنة لم يجعلوا العقل حاكمًا على النقل، بل ولم يستخدموه استقلالاً، ولم يعارضوا به النقل إذا صحّ. وقد نوّعوا في تقريره بأساليب كثيرة، كتقرير المساواة بين المتماثلات والقياس وضرب الأمثال، واستدلوا عليه في قضايا الإيمان بالله، والنبوة، والقدر، وغيرها، مثبتين للحق وداحضين للباطل بحجج عقلية صحيحة.

الكلمات الدلالية: دليل، مقتضى، العقل.

Abstract

Reason as a requisite constitutes an innate form of evidence that Allah has made a basis for moral responsibility and a means of discernment. It is evident from His words and addressed to sound intellects. The early Muslim scholars affirmed the use of reason and based matters of doctrine upon it, following a balanced methodology. Those who went to excess in its use contradicted the Shariah through false rational claims, while those who neglected it abandoned the distinction with which Allah honored human beings and favored them over other creatures.

Ahl al-Sunnah did not make reason a judge over transmitted revelation; nor did they use reason independently of revelation, and they did not use it to contradict authentic transmitted evidence. Rather, they employed various methods to establish rational arguments, including demonstrating equality between similar things, analogical reasoning, and the use of examples. They applied such reasoning to matters concerning belief in Allah, prophethood, divine decree, and other issues, affirming truth and refuting falsehood through sound rational arguments.

Keywords: Evidence; requisite; reason.

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وبعد:

فإن الله تعالى خلق الإنسان من عدمٍ وأحسَن خلقه، وكرَّمه وعلَّمه، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن:١-٤]، ووهب له العقل الصحيح الذي يبصر به ويستنير، فجعل الله ﷻ للعقل مكانة عظيمة في الشرع؛ بأن أسسه مناطًا للتكليف، وعلَّق به العمل، وبالتالي الثواب والعقاب عليه، ولهذه المكانة ضوابط وقواعد؛ لأنه لو تُرك العقل في مجال الغيب لفتح له الباب على مصراعي فخاض في الغيبيات وتفاصيلها بلا زمام ولا خطام، وهذا هو مكمن الخطر ومزلة الأقدام؛ فكان من هذه الضوابط: أن للعقل أن يُدرك جُمَل الأمور الغيبية دون تفاصيلها، وله أن يُدرك جُمل الإيمان وحقائقه، لكن الثواب والعقاب لا يكون إلا بعد إدراك الحجة الرسالية وبلوغها كما قال الله جل شأنه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ۝١٥﴾ [الإسراء:١٥]، ولما كانت للعقل هذه الأهمية، وتعليق النفع والضر، والإقدام والإحجام في العمل، فإن كثيرًا من الأمور لا يدركها العقل إلا إذا صار سليمًا من الشبهات والضلالات التي تحرفه عن الصواب، والهوى الذي يعميه عن الحق، ولكون العقل السليم مما يكاد يتفق عليه معظم بني آدم، صار البحث في مقتضياته ومتطلباته من أنفع الأشياء؛ فالإنسان مهما اختلف دينه أو توجهه لديه عقل يضبطه، وهذا العقل إذا سلم من القوادح سيقوده إلى الحق والطريق الصحيح.

وجاء هذا البحث؛ لتجلية أهم القواعد والضوابط التي تجب مراعاتها عند التعامل مع العقل وخاصة في أصول الدين، وليسهم في إيصال الحق في أهم المسائل التي أخطأ العقل في فهمها؛ فإما أخطأ في اختيار الضار وترك النافع، أو في التسوية فيما حقه التفرقة أو التفرقة فيما حقه التسوية، أو في عدم فهم الحق وعدم اتباعه أو في فهم الباطل واتباعه على حدٍ سواء... وكل ذلك في ضوء منهج أهل السنة والجماعة، المنهج الحق العدل الذي لا يزيغ ولا يضطرب.

وجاء هذا البحث بعنوان: **مقتضى العقل -دراسة تطبيقية في بعض أبواب الاعتقاد.**

الهدف من الموضوع:

١- تحقيق الحجة الصحيحة على الإنسان من نفسه، بتجليتها وتنقيتها من الشبهات التي قد تعلق بها، من أهواء المضللين، وخرافات المنحرفين؛ فيعلم أن هذه الحجة هبة من هبات الله وأنه لا نفع فيها ولا ثمرة ما لم تكن منقادة للنعمة الكبرى وهي الاهتداء بالوحي والاستضاءة بنوره.

٢- محاولة جعل دليل مقتضى العقل قابلاً للتطبيق، وذلك بعرض طرائق هذا الدليل وأساليبه في الرد والنقد بحجج قوية صحيحة؛ لأن مقتضى العقل الصحيح يقود إلى الحق ولا بد.

حدود البحث:

سيكون بيان دليل مقتضى العقل في تقرير محققي أهل السنة والجماعة لبعض أبواب الاعتقاد التي يدخل فيها مقتضى العقل؛ كالإيمان بالله بربوبيته وأسمائه وصفاته، وألوهيته، والقدر، وكيف تناول أهل السنة هذا الدليل، من جهة التأصيل أو الرد على المخالفين.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الاستقرائي؛ باستقراء نصوص وأقوال العلماء في أبواب الاعتقاد والتي تقرر مقتضى العقل وتستدل به، والمنهج التحليلي؛ وذلك بتحليل الأمثلة والتطبيقات التي ينطبق عليها مفهوم مقتضى العقل.

الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات فيما يختص بالعقل حول أهم معالمه واستخداماته بين أهل السنة ومخالفيهم، ومن أمثلة هذه الدراسات:

١- **معالم في منزلة العقل عند أهل السنة والجماعة:** أ.د. صالح بن عبد العزيز سندي، ذكر في هذا البحث أبرز معالم للعقل عند أهل السنة والجماعة وهي ستة، وهي بمثابة القواعد التي أسسها أهل السنة والجماعة وانطلقوا منها في استخدام العقل، ومعرفة وظيفته، في أبواب الاعتقاد وأهم مسائله.

٢- **قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات:** لتميم بن عبد العزيز القاضي، رسالة دكتوراه، تناول فيه مبحثًا في قلب الأدلة التي استدل بها المبتدعة على مسألة خاصة في العقل وهي: تعارض العقل مع النقل وتقديم العقل، ومنهج أهل السنة والجماعة في هذه المسألة خصوصًا.

٣- **العقل ومكانته ودلالته الشرعية على الأصول الاعتقادية:** لنجاة بنت موسى الذيب، بيَّنت فيه الباحثة مكانة العقل ودوره عند أهل السنة والجماعة، مع تبرئة منهجهم فيما يتعلق بالاستدلال بالعقل من الجمود أو المغالاة، مع ذكر تطبيق ذلك في عدد من أبواب الاعتقاد، وهي: الإيمان بالله، البعث والجزاء، دلائل النبوة.

وكما يتضح من هذه الدراسات أنها في تقرير منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع العقل في أبواب الاعتقاد، وبيان وظيفته ومجاله ووسطيتهم فيه، في حين

أن هذه الدراسة ستسهم في إبراز تطبيقات دليل مقتضى العقل في بعض أبواب الاعتقاد بذكر الأمثلة على ذلك عند أهل السنة.

٤- **الاستدلال بالعقل عند أهل السنة في تقرير عقيدة السمع والطاعة بالمعروف لولاة الأمور –عرض ودراسة–**: د. رياض العمري، وهو بحث يجلّي منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال بالعقل في باب طاعة ولاة الأمور خاصة، وفي الرد على المخالفين في هذا الباب.

٥- **قاعدة التسوية بين المتماثلات وعدم التفريق بينها، وبعض توظيفاتها العقدية عند تقي الدين ابن تيمية**: لعمار محمد أعظم، إصدار: مركز سلف للبحوث والدراسات، وكما يتضح بأن الباحث تناول قاعدة التسوية بين المتماثلات تحديدًا من بين قضايا مقتضى العقل، كذلك خصَّها بالتناول لدى شيخ الإسلام ابن تيمية.

ويتضح من هاتين الرسالتين أنهما أقرب إلى موضوع هذه الدراسة؛ فقد تناولت الأولى موضوع الإمامة وهو أحد الأبواب التي استدل فيها أهل السنة والجماعة بدليل مقتضى العقل، كما أن الرسالة الثانية لكنها خصَّته في شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وستكون الإضافة في هذه الدراسة في تناول دليل مقتضى العقل في بعض أبواب الاعتقاد الأخرى مما لم يتم تناوله في هذه الدراسات، وبيان استخدام أهل السنة والجماعة له عمومًا وليس عند أحد الأعلام تحديدًا.

خطة البحث:

احتوى البحث على مقدمة وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

الفصل الأول: مقتضى العقل وحجيته، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف مقتضى العقل عند أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: بعض أساليب أهل السنة والجماعة في تقرير مقتضى العقل.

المبحث الثالث: حجية دليل مقتضى العقل عند أهل السنة والجماعة.

الفصل الثاني: تطبيقات مقتضى العقل عند أهل السنة والجماعة في أبواب الاعتقاد، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإيمان بالله، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجوده.

المطلب الثاني: أسماؤه وصفاته.

المطلب الثالث: ألوهيته.

المبحث الثاني: النبوة.

المبحث الثالث: القدر.

المبحث الرابع: الإيمان.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

التمهيد

في بيان مناهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة إجمالاً

اتبع أهل السنة والجماعة منهجًا منضبطًا في الاستدلال على أصول العقيدة وتقريرها؛ وذلك لأنهم استمدوا هذا المنهج من الوحي الذي لا يختلف ولا يتبدل ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت:٤٢]، فصار كلُّ ما استُمد من الوحي مكفولاً له بالتسديد والتأييد؛ لأن الاحتكام صار إلى الكتاب والسنة، والاعتصام بهما، لا إلى رأي متفرد، ولا إلى شخص، ولا إلى فرقة أو مذهب، وهذه هي سمة أهل السنة والجماعة(١).

ومما استمده أهل السنة والجماعة في منهجهم في الاستدلال جملة من القواعد، من أهمها:

تلقيهم مسائل العقيدة من الكتاب والسنة.

فالعقيدة وقفٌ على النص، ولا مجال للرأي والاجتهاد فيها؛ لأنه لا أحد أعلم بما يجب لله من الله ﷻ، ولا أحد من الناس أعلم بما يجب لله تبارك وتعالى من نبيه الخاتم ﷺ، فوجب على العبد التوقف على الوحي وما جاء به دون تجاوز، والأخذ بالوحي كله دون انتقاء، وأن لا يؤمن ببعضه ويترك بعضه، بل يؤمن بالكتاب كله، وأن يصان عن أن يدخل فيه ما ليس منه، من رواية أو رأي، أو يتبع ما ليس من عند الله، اعتقادًا أو عملاً، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٤٢]، فهذه طريقة السابقين الأولين، من الصحابة ﷺ ومن تبعهم من التابعين ومن بعدهم من أئمة الدين المشهود لهم عند

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٣٤٧).

الأمة الوسط بالإمامة[١].

حجية فهم السلف لنصوص الكتاب والسنة.

يرى أهل السنة لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ شأنًا عظيمًا وقدرًا رفيعًا، ومكانة شريفة، ومن ذلك أنهم لا يجعلون أنفسهم حاكمين على النصوص متحكمين بها، بل لا بد من واسطة بينهم وبينها وهو فهم السلف -الصحابة ﷺ فمن تبعهم بإحسان من أهل القرون المفضلة[٢]-، وذلك من خوفهم أن يخوضوا أو يزلوا إن جعلوا لأنفسهم النظر في النصوص، والاعتماد على أنفسهم في ذلك، كما قال الإمام الشافعي في ثنائه على الصحابة ﷺ: «وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر استدرك به علم، واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا»[٣]، ومن بعده الإمام أحمد قال: «فآمركم ألا تؤثروا على القرآن شيئًا، ثم من بعد كتاب الله سنة النبي ﷺ، والحديث عنه وعن المهديين أصحاب النبي ﷺ، والتصديق بما جاءت به الرسل، واتباع سنة النجاة، وهي التي نقلها أهل العلم كابرًا عن كابر»[٤].

درء التعارض بين صحيح النقل وصريح العقل.

يقرر أهل السنة والجماعة عدم تعارض صحيح النقل مع صريح العقل؛ وذلك لأن الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل، وأنهم لا يقولون على الله إلا

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/١٣-١٦)، عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها لصالح الفوزان (ص٨).
(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/٧)، الرسالة التدمرية لابن تيمية (ص٢٣٦)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/٢٠).
(٣) المدخل للسنن الكبرى للبيهقي (ص١١٠).
(٤) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٣٤٢).

الحق، وأنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب، فصار السمع والخبر حجة من الله على خلقه، وكذلك العقل، أقام الله ﷻ على خلقه حجته بما ركب فيهم من العقل وأنزل إليهم من السمع، ومن ظن وجود تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح فما ذاك إلا لأوهام فاسدة وحجج داحضة لا تستقر ولا تقوم أمام حقِّية تعاضد وتوافق حجج الله وبيناته(١).

وسيأتي بيان هذه القاعدة في مبحث حجية العقل عند أهل السنة والجماعة.

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/١١١)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة لابن القيم (٣/١١٨٧).

الفصل الأول
مقتضى العقل وحجيته

لما كان العقل محل التكليف والتشريف في الشرع، فإن أهل السنة والجماعة استخدموه كدليل في تقرير الاعتقاد، والرد على المخالفين، ولا يمكن أن تُعرف حجية هذا الدليل إلا بعد معرفة ماهيته، ببيان ما هو العقل في الاصطلاح، وفي استخدام أهل السنة والجماعة –خاصة– مما يفرقون به ويتميزون عن غيرهم من الطوائف المنحرفة.

وذلك في المبحث الآتي:

المبحث الأول: تعريف العقل عند أهل السنة والجماعة:

تعريف العقل:

العقل لغةً:

يقال عقل الرجل يعقل عقلاً، إذا كان عاقلاً، وسمي عقل الإنسان: وهو تمييزه الذي به فارق جميع الحيوان عقلاً؛ لأنه يعقله: أي يمنعه من التورط في الهلكة، كما يعقل العقال البعير عن ركوب رأسه[1]...

العَقْلُ: الحِجْرُ والنهى[2]، من الإمساك والامتناع.

العقل اصطلاحًا:

والمقصود بالعقل: هو الغريزة التي في الإنسان، وهو المشروط في التكليف،

(١) انظر: تهذيب اللغة (١/١٦٠).
(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/١٧٦٩).

الذي به يعلم، ويميز، ويقصد المنافع دون المضار[١].

وبهذا المعنى جاء ذكره في كلام المتقدمين من السلف وغيرهم[٢].

قال الخطيب البغدادي: «وأما العقل: فهو ضرب من العلوم الضرورية، وقيل: إنه نور وبصيرة منزلته من القلوب منزلة البصر من العيون، وقيل: هو قوة يفصل بها بين حقائق المعلومات، وقيل: هو العلم الذي يمتنع به من فعل القبيح، وقيل: هو ما حسن معه التكليف، والمعنى في هذه العبارات كله متقارب»[٣].

وقد جمع شيخ الإسلام ابن تيمية بين هذه الأقوال، وأن لفظ العقل يُطلق عليها جميعًا، فقال: «من الناس من يقول العقل هو علوم ضرورية، ومنهم من يقول العقل هو العمل بموجب تلك العلوم، والصحيح أن اسم العقل يتناول هذا وهذا، وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان، التي بها يعلم، ويميز، ويقصد المنافع دون المضار»[٤].

أما معنى المقتضى: فهو اسم مفعول بمعنى المطلوب، والمستوجِب.

يقال: «اقتضى أمرًا: استلزمه»[٥]، واقتضى بمعنى: دعا إليه، تطلبه، وصار لابد منه[٦].

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨٧/٩). الصفدية (٢٥٧/٢).
(٢) انظر: روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان (ص١٧)، ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه للحارث المحاسبي (ص٢٠٥).
(٣) الفقيه والمتفقه (٣٧/٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٨٧/٩). وللاستزادة: المسودة في أصول الفقه (ص٥٥٨-٥٥٩).
(٥) المعجم الوسيط (٧٤٣/٢).
(٦) انظر: تكملة المعاجم العربية (٣٠٣/٨-٣٠٤).

والمعنى لهذا المصطلح (مقتضى العقل)[١] والمقصود به في البحث هو وظيفة العقل؛ وذلك أن لفظ المقتضى كثيرًا ما يعبر عنه ويراد به الوظيفة والمتطلب -كما سبق بيانه في التعريف-.

المبحث الثاني: بعض أساليب أهل السنة والجماعة في تقرير مقتضى العقل:

إن هذا الدليل مما تقرر في القرآن الكريم كثيرًا؛ مما يدل على صحته وقوة حجته، وكذلك أهميته، فقد فطر الله تعالى الناس عليه، وجعل من وظيفة عقولهم: التسوية بين المتماثلين وإنكار التفريق بينهما، والفرق بين المختلفين وإنكار الجمع بينهما.

كما جعله الله تعالى العدل الذي أنزل به الكتب، وأرسل به الرسل، والرسول لا يأمر بخلاف العدل، ولا يحكم في شيئين متماثلين بحكمين مختلفين، ولا يحرّم الشيء ويحل نظيره[٢].

وجعله الحق الذي لا يمكن أن يتخلف أو يتعارض أو يتناقض، ولا يجوز أن يكون باطلاً؛ فإن حكم الرسول لا يتناقض فكونه سوَّى بين شيئين في حكم فذلك لاستوائهما فيما يقضي تلك التسوية، أو فرَّق بين اثنين في حكم فذلك لافتراقهما فيما يقتضي ذلك الفرق[٣].

(١) يُطلق على هذا الدليل إطلاقات ومسميات أخرى هي من قبيل المرادفات، وذات دلالات متنوعة على معناه، فمنها: القياس الشرعي، الاعتبار، قياس التمثيل، العدل، الميزان، التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين. انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٤٣/٧)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤١٨/٣)، إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (١٠٣/١).
(٢) انظر: الفتاوى الكبرى (١٦١/٢-١٦٢).
(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٤٢/٧).

وجعله تعالى محصِّل الاعتبار والاتعاظ، وخلافه حكم باطل في الفطر والعقول، لا تليق نسبته إليه ﷻ[1].

كما جعل الله ﷻ قلبَ هذا الدليل وعكسه بالتسوية بين المختلفين أو التفرقة بين المتماثلين محالاً، والمحال ينزَّه الله ﷻ عنه؛ لأنه حكم سيء قبيح ينافي حكمته تعالى وغناه وكمال أفعاله وصفاته، فأفعاله كلها واقعة على السداد والصواب والحكمة؛ فلا يليق به أن يجعل البر كالفاجر، ولا المحسن كالمسيء، ولا المؤمن كالمفسد في الأرض[2]... وإن كان هذا الحال يقبح من الإنسان العاقل فعله، فالله ﷻ هو أولى مباعدة وتنزيهًا عنه.

وتظهر بالعقل الشهادة بدين الله وشرعه وبثوابه وعقابه، وبهذا تتطابق شهادة العقل والوحي على توحيده وشرعه والتصديق بوعده ووعيده[3].

كل ذلك دليل على أهمية هذا الدليل وعلو مكانته، في التقرير والرد على حد سواء، ولذلك أفاض أئمة السنة في بيانه وذكر فائدته، وتقريبه، وضمَّنوه مصنفاتهم في تقرير العقيدة أو الرد على المخالفين.

كما أن مضمون هذا الدليل أمر مركوز في الفِطَر السليمة، وهو معنى العقل السليم الذي يميز بين الضار والنافع، الذي احتج به الله تعالى على عباده في مواضع كثيرة من كتابه.

وفي هذا المبحث بيان شيء من هذه المواضع ضمن الأساليب التي اتخذها أهل السنة والجماعة في تقرير دليل مقتضى العقل.

جاء تقرير هذا الدليل بأحوال وأنواع متعددة في القرآن الكريم والسنة النبوية؛

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/١٠٣).
(٢) انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لابن القيم (٢/١١-١٢).
(٣) انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (٢/١١-١٢).

فمنها:

١- تقرير التسوية بين المتماثلين، أو نفي التسوية بين المختلفين.

٢- ضرب المثل.

٣- القياس.

٤- الاستدلال بالسنة والعادة.

فيظهر هذا الدليل جليًا في كلام الله ﷻ، وهو أعلى مواطن ومقامات الأدلة والاستدلال؛ إذ فيه من التقرير والإثبات والإلزام ما يُجلي كل ظلمة ويدحض كل شبهة، فهو الحق الذي لا مرية فيه، ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤٢]، ويسير معه ما صح من كلام النبي ﷺ الذي هو وحي منزَّل من عند الله كما قال ﷻ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم:٣-٤].

وبيان هذه المواضع التي يظهر فيها دليل مقتضى العقل كما يأتي:

١- تقرير التسوية بين المتماثلين أو نفي التسوية بين المختلفين:

١- قول الله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٢٠ ﴾ [الحشر:٢٠]، وفيه معنى تقرير نفي التسوية بين المختلفين.

٢- وقوله ﷻ: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ۝٢٨ ﴾[ص:٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝٣٦ ﴾ [القلم:٣٥-٣٦]، ومجيء هذا النفي والإنكار بصيغة استفهام دليل على استبعاد ذلك في قياس العقول الصحيحة..

فيستنكر الله ﷻ على من يسوّي بين المسلمين والمجرمين والمصلحين والمفسدين، وأن حكم التسوية ما لا يليق بحكيم أن يفعله، فكيف يظنُّ بمن له

الحكمة البالغة ﷻ؟ فردَّ الله تعالى منكرًا ومكذبًا لذلك الزعم غاية الإنكار والتكذيب، عائبًا التحكم بالجهل غاية العيب، نافيًا للمساواة، بمعنى قوله: كَلا ما الله بفاعل ذلك، وأن صاحب هذا الظن بالله تعالى مسيء الحكم، فاسد الرأي(١).

فكأن الاستفهام يقول: أي شيء حصل لكم من خلل الفكر وفساد الرأي أدى إلى هذا الحكم الجائر؟!

أما ورود هذا الدليل في السنة(٢) فمنه قول النبي ﷺ: «لا تُطروني كما أطرت النصارى ابن مريم؛ فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله»(٣).

يرشد النبي ﷺ أمته إلى ألا يبالغوا في مدحه، وألا ينزلوه عن منزلته، فيقول ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم»، والإطراء هو: الإفراط في المديح ومجاوزة الحد فيه(٤)، وقيل: هو المديح بالباطل والكذب فيه(٥)، والمعنى: لا تمدحوني بالباطل وبما ليس لي من الصفات، كما وصفت النصارى عيسى ابن مريم بما لم يكن فيه، فزعموا أنه ابن الله، فكفروا بذلك وضلوا(٦)، فقول النبي ﷺ

(١) انظر: تفسير الطبري (٥٥٢/٢٣)، نظم الدرر للبقاعي (٣١٩/٢٠)، تفسير السعدي (ص٨٨٠).

(٢) غالب أمثلة هذه القاعدة من السنة -إن لم يكن أغلبها- جاء في الفروع الفقهية والمسائل المخرجة على أصول الفقه وليس هذا محلها، والمثال المثبت قد يكون استنباطًا أكثر من كونه صريحًا في بيان تقرير هذا الدليل من كلام النبي ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾ [مريم:١٦] (١٢٧١/٣ح٣٢٦١)، عن عمر رضي الله عنه.

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١٢٣/٣).

(٥) انظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (٤١٧/٥).

(٦) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٤٠٠/٢٨-٤٠١).

«يتضمن اعترافه بأنه عبد الله ورسول من الله لا يتعدى حد الرسالة، ولا يدعي المشاركة في الألوهية كما ادعته النصارى في المسيح، فتبين أنه لا يتعدى حد الرسالة وهو كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾»[(١)]، ونبينا ﷺ وعيسى عليه السلام في ذلك سواء؛ لذلك ضرب النبي ﷺ به المثل.

ومع نهي النبي ﷺ عن قول الباطل في حقه أمر ﷺ بقول الحق فيه، وهو: إنه عبد الله ورسوله، وأنه وعيسى ابن مريم عليه السلام سواء في البشرية وسواء في الاصطفاء بالرسالة؛ فلذلك جمع النبي ﷺ بين وصفه بالعبودية لله ووصفه بالرسالة؛ دفعًا للإفراط والتفريط؛ فدفع الإفراط والغلو فيه ﷺ بكونه ﷺ عبد الله تعالى، ودفع التقصير والتفريط في حقه ﷺ بترك متابعته، وعدم الأخذ بسنته، والسير على نهجه الذي أرسله الله به؛ بكونه رسول الله ﷻ.

فلا غلو في حقه ﷺ ولا قصور، ووصفه ومدحه ﷺ بما فضله الله به وشرفه؛ حق واجب على كل من بعثه الله إليه من خلقه[(٢)] .

٢- تقرير مقتضى العقل من حيث ضرب المثل:

وهو كثير جدًا في كلام الله تبارك وتعالى، ومنه قوله ﷻ: ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد:١٩]، وهذا مثل ضربه الله للمؤمن والكافر[(٣)].

فـ«لا يستوي من تحقق صدق ما جئت به يا محمد، ومن هو أعمى لا يهتدي إلى خير ولا يفهمه، ولو فهمه ما انقاد له، ولا صدقه ولا اتبعه، كما قال

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/١١٢).
(٢) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٨/٤٠١).
(٣) انظر: تفسير القرطبي (٩/٣٠٧).

تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحشر:٢٠]، وقال في هذه الآية الكريمة: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾ أي: أفهذا كهذا؟ لا استواء»[(١)].

ونظائر هذه الآية كثير في القرآن كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص:٦١]، وقوله: ﴿أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران:١٦٢][(٢)].

كذلك في السنة جاء تقرير أسلوب ضرب المثل كثيرًا جدًا، فمن ذلك: قول النبي عليه الصلاة والسلام: «مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى دارًا فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها، ويتعجبون، ويقولون: لولا موضع اللبنة...»[(٣)].

فالتشبيه الذي في الحديث من التشبيه التمثيلي، وكأن المثِل مأخوذ من المثْل[(٤)].

فقد «شبه الأنبياء وما بعثوا به من الهدى والعلم وإرشادهم الناس إلى مكارم الأخلاق بقصرٍ شِيد بنيانه وأحسن بناؤه، ولكن ترك منه ما يصلحه وما يسد خلله من اللبنة، فبُعث نبينا لسد ذلك الخلل مع مشاركته إياهم في تأسيس

(١) تفسير ابن كثير (٤/٤٥٠).
(٢) انظر: المصدر السابق (٢/١٥٧).
(٣) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ﷺ (٣/١٣٠٠/ح٣٣٤١)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين (٤/١٧٩١/ح٢٢٨٧) عن جابر رضي الله عنه.
(٤) غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٣٤٢).

القواعد ورفع البنيان»[١]، ففي الحديث «ضرب الأمثال للتقريب للأفهام»[٢]...

وهذا كثير جدًا في كلام النبي ﷺ لا يمكن حصره.

٣- ومن أمثلة تقرير مقتضى العقل ومجيئه بمعنى القياس:

قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، والميزان هو العدل[٣]، وهو القياس الصحيح الذي يقضي بالتسوية بين المتماثلات، وهو الحق الذي بُعث به الرسل، فإن «الله بعث رسله بالعدل، وأنزل الميزان مع الكتاب، والميزان يتضمن العدل، وما يعرف به العدل، وقد فسروا إنزال ذلك بأن أُلهِم العباد معرفة ذلك، والله يسوي ورسوله بين المتماثلين، ويفرق بين المختلفين، وهذا هو القياس الصحيح»[٤].

وهو الحق الذي أمر به ﷻ، فقد «أمر بالعدل والاعتبار؛ وهذا هو (القياس الشرعي): وهو التسوية بين المتماثلين»[٥]، ومن أوجه كونه حقًا: أن العقول الصحيحة المستقيمة تشهد به وتقضي على الآراء المخالفة السقيمة[٦].

أما قياس التسوية في حق الله تعالى فهو مما ينزه عنه ﷻ، ويثبت في حقه جل شأنه: قياس الأولى، ومعناه: كل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أولى به منه[٧]، وقد

(١) شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن (٣٦٣٤/١١).
(٢) فتح الباري (٥٥٩/٦).
(٣) انظر: تفسير الطبري (٦٨٨/١١).
(٤) مجموع الفتاوى (١٧٦/١٩).
(٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤١٨/٣). وانظر: المستدرك على مجموع الفتاوى (١٣٣/٤).
(٦) انظر: تفسير ابن كثير (٣٣٧/٤).
(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٨١/٦).
وللموضوع تفصيل له مواضعه: قياس الأولى في مقام الإثبات، وقياس الأولى في مقام التنزيه. يراجع: الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص١٤٧)، درء تعارض العقل والنقل (٢٩/١)، بيان

جاء تقرير هذا المعنى في كلام النبي ﷺ، فمن ذلك:

قول الرسول ﷺ لأبي مسعود رضي الله عنه لما ضرب مملوكه: «اعلم أبا مسعود أنَّ الله أقدر عليك منك على هذا الغلام»(١)، فاستدل على قوة الله تعالى التامة والكاملة بما ثبت للإنسان من قوة، وأن الله ﷻ أولى بها وأكمل.

٤- ومن مواضع تقرير مقتضى العقل في القرآن مجيئه بمعنى السنة والعادة، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿ فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴾ [فاطر:٤٣]، فمن سنة الله ﷻ وعادته: التسوية بين المتماثلين والتفرقة بين المختلفين، «ولن يوجد لهذه السنة تبديل ولا تحويل، وهو إكرام أهل ولايته وطاعته، ونصر رسله والذين آمنوا على المكذبين. فهذه السنة تقتضيها حكمته سبحانه، فلا انتقاض لها، بخلاف ما اقتضت حكمته تغييره، فذاك تغييره من الحكمة أيضًا، ومن سنته التي لا يوجد لها تبديل ولا تحويل، لكن في هذه الآيات ردّ على من يجعله يفعل بمجرد إرادة ترجح أحد المتماثلين بلا مرجّح؛ فإن هؤلاء ليس عندهم له سنة لا تتبدّل، ولا حكمة تقصد، وهذا خلاف النصوص والعقول؛ فإنّ السنة تقتضي تماثل الآحاد، وأنّ حكم الشيء حكم نظيره، فيقتضي التسوية بين المتماثلات، وهذا خلاف قولهم»(٢)، وهذا كثير في كلام الله تعالى أن يخبر ﷻ «أن حكم الشيء في حكمته وعدله حكم نظيره ومماثله وضد حكم مضاده ومخالفه»(٣).

تلبيس الجهمية (٥/٩٩، ١٠٨).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الأيمان، باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده (٣/١٢٨٠/ح ١٦٥٩).

(٢) الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص٣٩١).

(٣) شفاء العليل لابن القيم (ص١٩٩).

فجاء في هذه الآية استعمال القياس؛ فيقيس حال هؤلاء بحال الأولين الذين كذبوا فعوقبوا، فلا يبقى للآخرين إلا انتظار ما يحل بهم من العذاب، الذي هو سنة الله في الأولين، التي لا تبدل ولا تغير(١)...

ومقتضى هذا الدليل: الامتثال والتطبيق؛ فإن الله تعالى أمرنا أن نعتبر بأحوال المتقدمين علينا من هذه الأمة وممن قبلها من الأمم، وقد جاء في غير موضع: «أن سنته في ذلك سنة مطردة وعادته مستمرة، فقال تعالى: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأحزاب:٦٠-٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوَلَّوُا۟ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٢٢﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الفتح:٢٢-٢٣]»(٢).

والاعتبار بالسنة والعادة في السنة كثير، من ذلك: سنة الله تعالى في النصر والتمكين للمؤمنين، فقد كان النبي ﷺ يبشر أصحابه المؤمنين بما يطمئن نفوسهم، فيخبرهم بسنة الله الماضية في بلوغ هذه الرسالة إلى كل بقعة في الأرض، وانتشار أمر هذا الدين بقدر الله تعالى الكوني والشرعي، فقال ﷺ: «إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكُها ما زُوِي لي منها، وأُعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي ألا يهلكها بسنة عامة»(٣).

---

(١) انظر: تفسير السعدي (ص٦٩١).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٢٦/٢٨).

فالمقصود من هذا الدليل هو الاعتبار الذي هو القياس؛ فعاد معنى هذا الدليل إلى عدد من المعاني التي سبق ذكرها والإشارة إليها، وهي تستخدم عند العلماء بالتناوب.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (٢٢١٥/٤/ ح٢٨٨٩) عن ثوبان رضي الله عنه.

ومما هو متقرر «أن الله إذا وعد الرسل والمؤمنين بنصر مطلق -كما هو غالب إخباراته- لم يقيد زمانه ولا مكانه ولا سنته ولا صفته»[(١)].

وبمثل هذا يحصل الاعتبار الذي هو مقتضى العقل؛ وهو أن سنة الله تعالى ماضية ونافذة، فواجب المسلم تجاهها الانتظار بالصبر واليقين، وأن الله تبارك وتعالى منجزٌ وعده، وأنه غالب على أمره وقد جعل لكل شيء قدرًا.

المبحث الثالث: حجية العقل:

إن من أصول أهل السنة والجماعة: الاعتماد على نصوص الوحي في تقرير العقيدة وأصولها؛ فهي الكافية المغنية عن كل مصدر، وقد كفل الله لها الحفظ والصيانة عن أي تبديل أو تغيير أو زيادة أو نقص، فمصدرٌ هذا شأنه قد تبوأ المكانة العالية الشريفة لا بد أن يكون هو الحجة والمصدر والمرجع في الأمور كلها ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور:٥٤]، ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة:٣]، «فقد بيَّن الله سبحانه على لسان رسوله بكلامه وكلام رسوله جميع ما أمره به، وجميع ما نهى عنه، وجميع ما أحله، وجميع ما حرمه، وجميع ما عفا عنه، وبهذا يكون دينُه كاملاً»[(٢)]، فبذلك كان الدين تامًا كاملاً، وما كان كاملاً استحق أن يكون المصدر والمرجع دون غيره مما قد يعتريه النقص والتغيير.

كما أن من أصول أهل السنة والجماعة المستمدة من الكتاب والسنة: استخدام العقل الذي جعله الله تعالى آلةً للفهم، ومناطًا ومحلاً للتكليف، وأثنى

(١) مجموع الفتاوى (١٥/١٨٤).
(٢) إعلام الموقعين (١/٢٥٠).

على أصحابه بأنهم أولوا النهى، وأولوا الألباب الذي يعقلون مراده تعالى، وجعلوا وظيفته: الفهم، والتمييز بين ما يصلح وما لا يصلح، والنافع من الضار، ومن ثمَّ الانقياد والتسليم، ولم يجعلوه حكمًا على النصوص يقبل منها ويرفض، ولا مفصلاً مفسرًا، ولا خائضًا في الغيب وأسراره ودقائقه يفسّر منها ويتحكّم، ولم يغفلوه ويهملوه ويعطّلوه عن وظيفته، فكان موقفهم وسطًا بين الإفراط والتفريط.

ومن أهم ما يجلي موقف أهل السنة والجماعة في تقرير حجية العقل نقاط عديدة جدًا لا مجال لحصرها، فمنها على سبيل الذكر:

- جعل العقل أداة لفهم الوحي وليس مصدرًا أصليًا مستقلاً بنفسه.
- استخدام مقتضى العقل عند الحاجة، ومن ذلك: مقام الرد.
- تقرير عدم معارضته للنقل الصحيح.

١- جعل العقل أداة لفهم الوحي وليس مصدرًا أصليًا مستقلاً بنفسه:

إن المسلك الحق هو التسليم التام والانقياد في كل ما جاء عن الله ورسوله ﷺ، وخاصة أمور الغيب وعدم الخوض فيها بالعقل -وإن كانت له مكانة في الشريعة بالفهم؛ ولذلك جعله الله محلاً للتكليف-؛ لقصوره، ولأن في الغيب من الأمور ما لا تحيط بمعرفته العقول، وهذا هو مسلك الصحابة ﷺ، ومن بعدهم، انتهجوه والتزموه، «ولم يعارضوا ما جاء في السنة بآرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أو لا»[(١)]، فوجب اتباعهم في هذا المسلك؛ لأنهم الأحق بالصواب، وقد سار عليه أهل السنة والجماعة من بعدهم.

وذلك لأن كتاب الله تعالى هو الحجة العظمى الذي عرَّف العباد ما لم يكن

(١) الاعتصام للشاطبي (٣/٢٩٥، ٣٠٤).

لعقولهم سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدًا، وله الكمال المطلق الذي لا يعتريه نقص لأنه من صاحب الكمال والجلال ﷻ، فلذلك صار حاكمًا على كل شيء ولا يحكم شيء عليه(١).

كما قال أبو المظفر السمعاني: «إن الله تعالى أسس دينه وبناه على الاتباع وجعل إدراكه وقبوله بالعقل»(٢).

ولذلك فإن أهل السنة والجماعة إذا استدلوا بالعقل فإنهم لا يجعلون له الاستقلال بالاستدلال، بل يستخدمونه كأداة للفهم، إذ العقل لا يستقل بنفسه، بل هو محتاج إلى الشرع؛ صحيح أن «العقل شرط في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلاً بذلك؛ بل هو غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتَّصل به نور القرآن والإيمان كان كنور العين إذا اتَّصل به نور الشمس والنار، وإذا انفرد بنفسه لم يُبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها»(٣).

كما أن من وظيفة العقل هو إدراك العلوم بجُمَلها، وليس له بمجرد النظر معرفة التفاصيل والدقائق ما لم يُسعف النقل الصحيح، وهذه العلوم تشمل أصول الدين من إثبات صفات الله تعالى وأفعاله، وتنزيهه عن النقص ﷻ، وإثبات وحدانيته وألوهيته وامتناع شريك له، وإثبات المعاد والجزاء، وإثبات بَعث الرسل وصدقهم(٤).

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة لابن القيم (٢/٤٥٧-٤٥٩)، الاعتصام للشاطبي (٣/٢٩٢).

(٢) الانتصار لأصحاب الحديث (ص٧٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨-٣٣٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢/٣٧) (٦/٧٣)، درء تعارض العقل والنقل (٤/٦-٧) (٧/٣٠٨)، الاعتصام (٣/٢٩٧-٢٩٨).

وهذا الذي اعتمد عليه أرباب الدين والسنة، وهو «أن يُعلم ويعتقد أن في الدين أمورًا يلزمنا الإيمان بجملتها ولا يصح وصولنا إلى تفصيل حقائقها، وسبيلنا أن ننتهي إلى ما حد لنا فيه، وأن نرد الأمر إلى ما ورد من التوقيف من أحكامها، فإذا انتهى الكلام إلى الله، وإلى ما تفرد به من العلم، فليس إلا الانتهاء والتوقيف.

والأصل الآخر: أن يعلم أنه ليس ما لا يدركه العقل فلا يجوز اعتقاده في الدين، وقد غلط الناس في هذا غلطًا عظيمًا، فجلعوا ما يعجز العقل عن الإحاطة به مستحيلاً في باب الدين، وقالوا: لا يجوز أن يعتقد إلا ما يدركه العقل.

وإنما قول أهل السنة: أن ما لا يدركه العقل فمن حقه التوقيف وتفويض علمه إلى الله تعالى، وترك الخوض فيه، ولا نقول إنه يعرض على ميزان العقول فإن استقام قبل، وإلا طرح، فهذا مذهب من يبني دينه على المعقول»[(١)].

وبما أنه قد تقرر أن العقل لا يمكنه أن يستقل بالفهم دون أن يدركه نور الوحي، كما أن العقل يجب عليه أن يتوقف فيما لم يُدركه فهمًا ولم يحط به علمًا؛ فإن مما هو متقرر أن الوحي قد يجيء بما تحار فيه العقول لا بما تحيله؛ فالذي أخبر به ﷺ هو الذي تشهد الأدلة العقلية بصدقه؛ لذلك وجب التسليم والانقياد لها[(٢)].

٢- استخدام مقتضى العقل عند الحاجة، ومن ذلك: مقام الرد:

إن نصوص الكتاب والسنة قررت الأدلة الشرعية ولزوم اتباعها والعمل بها، كما قررت الأدلة البرهانية العقلية التي بها يستدل الإنسان على ربه ويفهم أوامره وتكاليفه، ويميز ما ينفعه مما يضره فيما يختص بدينه أو دنياه.

(١) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني (٢/٦٦-٦٧).
(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/٤٤٤)، درء التعارض (١/١٤٧)، الموافقات (٣/٢٠٩-٣١٠)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٤).

فالأدلة البرهانية هي أصول الدين الحق، الذي أنزل الله بها كتابه وأرسل بها رسوله ﷺ، فلذلك اكتسبت الأهمية البالغة؛ فقد جاءها ذكرها كثيرًا جدًا في القرآن بما لا مجال لحصره، وبينها الرسول أحسن بيان، ودلَّ الناس وهداهم إليها؛ ليعلموا بها أصول دينهم من الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر وغيرها، سواء احتاجوا إلى الأدلة العقلية أم لا؛ «لأن كثيرًا من الأمور تُعرف بالخبر الصادق، ومع هذا فالرسول بيَّن الأدلة العقلية الدالة عليها؛ فجمع بين الطريقين: السمعي؛ والعقلي...»[(١)].

وهذه هي حقيقة العقل: «تمييز الأشياء المدركة بالحواس، وبالفهم ومعرفة صفاتها التي هي عليها جارية على ما هي عليه فقط من إيجاب حدوث العالم، وأن الخالق واحد لم يزل، وصحة نبوة من قامت الدلائل على نبوته، ووجوب طاعة من توعدنا بالنار على معصيته، والعمل بما صححه العقل من ذلك كله... والفهم عن الله تعالى لأوامره، ووجوب ترك التعدي إلى ما يخاف العذاب على تعديه، والإقرار بأن الله تعالى يفعل ما يشاء، ومعرفة صفات كل ما أدركنا معرفته مما في العالم وأنه على صفة كذا وهيئة كذا... كما أحكمه ربه تعالى ولا زيادة فيه»[(٢)].

ولما كانت الحجة من الله تعالى قامت على عباده بالسمع والعقل، كان من أثر هذه الحجة الاستدلال بها فيما ينفع ألا وهو الاعتبار، وهو القياس الصحيح والميزان الحق الذي أنزله الله تعالى مع الكتاب، حيث قال ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد:٢٥]، قال ابن تيمية: «هو ميزان عادل يتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه، فيسوى بين المتماثلين ويفرق بين المختلفين بما جعله الله في فِطر عباده وعقولهم من معرفة

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٥٩-١٦٠).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/٢٨-٢٩).

التماثل والاختلاف»[١].

وهو ميزان جاءت به الرسل وبعثهم الله تعالى به، وتفسيره: بأن أُلهِم العباد معرفة ذلك، ويأتي مبيّنًا وموضحًا؛ لأن عقول الناس تقصر عن معرفة تفصيل ما جاء به الله تعالى فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، وهذا سبيل الهدى والسنة والعلم[٢]...

قال أبو القاسم الأصبهاني: «أما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة إمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه، وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم إليه، وإن وجدوه مخالفًا لهم تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم؛ فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل»[٣].

فتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الميزان يكون بأدلة الشرع، والميزان العقلي هو ثمرة العمل الصحيح بأدلة الشرع.

وهذا من العمل بمقتضى العقل، واستخدامه في مجاله، والذي منه: الرد على المخالفين ونقد مقالاتهم؛ ولذلك فأهل السنة والجماعة لا يبتدئون بالعقل في الرد حتى تأتي الحاجة إليه؛ لأن العقل قاصر وناقص ومتفاوت، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل[٤]، فلذلك لا

(١) الرد على المنطقيين (ص٣٨٢).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/٤٤٤).
(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٣٨).
(٤) المصدر السابق (٢/٢٣٨).

يمكن تحكيم العقل بإطلاق؛ لقصوره[١]، بل لا بد له من الانقياد للشرع؛ فإذا انقاد وامتثل هداه واستضاء بنوره فقد أمن ما يخشى من قصوره[٢].

وبذلك جاءت الرسل عليهم السلام، فليست العلوم النبوية مقصورة على مجرد الخبر، بل بيَّنت الرسل العلوم العقلية التي يكون بها تمام دين الناس علمًا وعملاً، وأرشدتهم إلى ما فيه صلاحهم، وأزالت عنهم الآثار السيئة التي قد تكون أحدثتها الآراء والأهواء الفاسدة[٣].

وقد امتاز أهل السنة والجماعة في الرد على المخالفين على كثير من مناهج الفرق وطرائقها، فمن ذلك:

أن الكتاب والسنة والإجماع هي موازينهم الثلاثة التي يزنون بها كل شيء، ولا يزنوها بشيء، وهذا هو معنى القياس، فإنهم يزنون بهذه الثلاثة طردًا وهو: التسوية بين المتماثلات، وعكسًا وهو التفرقة ببين المختلفات، يزنون بذلك جميع ما عليه الناس من أعمال وأفعال وأقوال باطنة وظاهرة مما له تعلق بالعلم والدين[٤].

وعلى ذلك مضى الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في تقريره واستدلاله في أن العقل الصريح ميزان مع الكتاب في معرفة الحق والاحتجاج به مع النقل الصحيح، فيقول في ذلك: «...وقد تبين أن الواجب طلب ما أنزل الله على رسوله من الكتاب والحكمة ومعرفة ما أراد الله بذلك، كما كان عليه الصحابة والتابعون، ومن سلك سبيلهم، وكل ما يحتاج إليه لناس قد بينه الله ورسوله ﷺ بيانًا شافيًا، فكيف أصول التوحيد والإيمان، ثم إذا عرف ما بينه ﷺ

(١) الاعتصام (٣/٢٩٦).
(٢) القائد إلى تصحيح العقائد لعبد الرحمن المعلمي (ص٣٨-٤٠).
(٣) انظر: الرد على المنطقيين (ص٣٨٢).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٥٧).

في أقوال الناس، وما أرادوا بها فعرضت على الكتاب والسنة والعقل الصريح الذي هو الموافق للرسول ﷺ فإنه الميزان مع الكتاب، فهذا سبيل الهدى»[(١)].

ومن امتياز أئمة أهل السنة والجماعة في الرد:

الإمام أحمد رحمه الله في ردوده على الجهمية والزنادقة وغيره من الأئمة جروا على منهج الكتاب والسنة وهو المنهج العقلي المستقيم؛ والذي منه «قياس الأولى والأحرى والتنبيه في باب النفي والإثبات فما وجب إثباته للعباد من صفات المدح والحمد والكمال فالرَّبُّ أولى بذلك وما وَجَبَ تنزيه العباد عنه من النقص والعيب والذم فالرب سبحانه أحق بتنزيهه وتقديسه عن العيوب والنقائص من الخلق»[(٢)].

وهذا هو الإنصاف والعدل؛ فدين الإسلام هو الوسط وهو الحق والعدل وهو متضمن لما يستحق أن يكون معقولاً، ولما ينبغي عقله وعلمه، ومنزه عن الجهل والضلال والعجز وغير ذلك مما دخل فيه أهل الانحراف؛ فلذلك سلك الإمام أحمد وغيره –من أئمة أهل السنة والجماعة– مع استدلالهم بالنصوص والإجماع مسلك الاستدلال بالفطرة والأقيسة العقلية الصحيحة المتضمنة للأولى[(٣)].

وليس من العدل، بل ولا من العلم في شيء نفي حصول العلم والانتفاع من الدليل والقياس العقلي، وجعله مقصورًا على مجرد الدليل السمعي، سواء كان المستدل لا يعرف هذه الطريق العقلية أو كانت طريقًا يمكن الاستغناء عنها، قال ابن تيمية: «إذا كان الشرع قد دل على شيء أو أوجبه وقدر أن في العقل ما يوافق ذلك لم يضر ذلك وإن كان قد يستغنى عنه فلا يطعن في صحته للاستغناء

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٥/٢).
(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية (٨٠/٥). وانظر: مجموع الفتاوى (٣٥٨/٣).
(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٨٣/٥).

عنه»[1].

وقال: «كثير من أهل الحديث والسنة قد ينفي حصول العلم لأحد بغير الطريق التي يعرفها حتى ينفي أكثر الدلالات العقلية من غير حجة على ذلك»[2].

ولم تكن طريقة أهل السنة الرد بالعقل ابتداءً -كما لم يجعلوه أصلاً للتقرير والاستدلال- كما يفعل المبتدعة من أهل الكلام، بل كانوا يلجئون إليه عند الحاجة.

وسيأتي بيان طريقة أهل السنة والجماعة في الاستدلال بمقتضى العقل في مجال الرد على المخالفين بالأمثلة في فصل تطبيقات مقتضى العقل إن شاء الله.

٣- تقرير عدم معارضته للنقل الصحيح:

إذا كان من المتقرر أن الله ﷻ قد أنزل الكتاب بالحق وأنزل معه الميزان -وهو العقل والاعتبار-، كما قال عز من قائل: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الشورى:١٧]، وفطر عباده عليه بجعله أداة للفهم عنه وعن رسوله ﷺ، فإذا كان الأمر كذلك فإن ما أقامه الله ﷻ حجة على عباده وأمرهم بالاعتبار به لا يمكن أن يتعارض مع النصوص الثابتة، وهذا ما سار عليه منهج أهل السنة والجماعة في العقل والنقل إذا اجتمعا وبدا لأول وهلة وجود تعارض بينهما.

وهذا هو مقتضى الشريعة ومضمونها الدال على كمالها ووفائها بكل شيء، قال ابن القيم: «وإذا تأملت أسْرار هذه الشريعة الكاملة وجدتها في غاية الحكمة،

(١) درء التعارض (٩/٣٩).
(٢) مجموع الفتاوى (١١/٣٣٨).

ورعاية المصالح لا تفرق بين متماثلين البتة، ولا تسوي بين مختلفين، ولا تحرم شيئًا لمفسدة، وتبيح ما مفسدته مساوية لما حرمته، أو راجحة عليه، ولا تبيح شيئًا لمصلحة وتحرم ما مصلحته مساوية لما أباحته البتة، ولا يوجد فيما جاء به الرسول شيء من ذلك البتة»[(١)].

وقد اشترط أهل السنة والجماعة لتقرير عدم تعارض العقل والنقل شروطًا تجدر الإشارة إليها -على وجه الإيجاز- فيما يلي:

١- أن يكون الدليل العقلي صحيحًا صريحًا، ليس توهمًا، ولم ينتج عن شبهة.

٢- أن يكون النقل صحيحًا مقبولاً، في نسبته وفي ثبوته ودلالته.

٣- أن يكون فهم النقل صحيحًا بأن يوافق المستدل مراد النص فيكون فهمه صحيحًا، ولا يحمل النص على ما لم يدل عليه[(٢)].

قال ابن تيمية: «فمن عرف قول الرسول ومراده به كان عارفًا بالأدلة الشرعية وليس في المعقول ما يخالف المنقول... وكذلك العقليات الصريحة إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحًا لم تكن إلا حقًا لا تناقض شيئًا مما قاله الرسول...»[(٣)].

أما تقرير هذه المسألة فيمكن بيانه في ضوء النقاط الآتية:

١- وصف العقل الذي استخدمه أهل السنة والجماعة:

إن العقل الذي يستخدمه أهل السنة والجماعة، وهو ما يسمونه بالعقل الصريح، أو القياس الصحيح، هو الذي فطر الله تعالى عليه الناس، وهو الذي أقامه الله تعالى حجة على عباده، به يميزون وبه يفهمون مراده، وبه يحكمون،

(١) بدائع الفوائد (١٠٧٢/٣).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧٨/١)، مجموع الفتاوى (٣٣٩/٣)، الرسالة العرشية لابن تيمية (ص٣٥)، الصواعق المرسلة (٤٥٩/٢).

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٦٤/٣-٦٥).

وهذا -أي القَدْر- ما يتفق فيه العقلاء من البشر، المخاطبون بالتكليف، وما سواه مما يخالف فيه كثير من العقلاء لا تصح تسميته عقلاً صريحًا فضلاً عن أن يكون حجةً أو أن يُعارض به النقل الصحيح.

قال ابن تيمية: «لفظ (المعقول) يراد به المعقول الصريح الذي يعرفه الناس بفطرهم التي فطروا عليها، من غير أن يتلقاه بعضهم عن بعض، كما يعلمون تماثل المتماثلين واختلاف المختلفين، وهذه المعقولات في العلميات والعمليات، هي التي ذم الله من خالفها بقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك:١٠]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج:٤٦].

وأما ما يسميه بعض الناس (معقولات) ويخالفه فيه كثير من العقلاء، مثل القول بتماثل الأجسام وبقاء الأعراض، وأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة، أو من المادة والصورة، وأن ما لا يتناهى من الأمور المتعاقبة شيئًا بعد شيء، يمتنع وجوده إما في الماضي والمستقبل، أو في الماضي فقط، ونحو ذلك مما يعده من يعده من النظار أنه عقليات وينازعهم فيه آخرون؛ فليس هذا هو العقليات التي لا يجب لأجلها رد الحس والسمع، وتبنى عليها علوم بني آدم، بل المعقولات الصحيحة الدقيقة الخفية ترد إلى معقولات بديهية أولية، بخلاف العقليات الصريحة، مثل كون الجسم الواحد لا يكون في مكانين في وقت واحد معًا، فإن هذا معلوم بفطرة الله التي فطر الناس عليها»[(١)].

ومعنى ذلك أن كثيرًا ممن خاض في العقل وجعله مقابلاً للنص الصحيح يدعي أن العقل الذي يراه عقلاً هو ضرورة عقلية أو يدعي العمل بنظره وغيره

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٣٩٥-٣٩٧).

مثلُه؛ يدعي أن المعلوم بضرورة العقل أو بنظره هو نقيضه[١]، كما أن هؤلاء الخائضين في العقل يسمون ما يرونه ويعتبرونه برأيهم دليلاً وهو ليس بدليل في نفس الأمر[٢].

ثم ليُنظر علامَ بنى الخائضون في شأن العقل عقولهم التي عارضوا بها الوحي، فإننا سنجدهم بنوا أمرهم على أقوال مشتبهة مجملة، تحتمل معاني متعددة، فيها من الاشتباه والاضطراب ما الله به عليه، فتحتمل حقًا وباطلاً، وبذلك يقبل ما فيها من الباطل -بما فيها من الحق- لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الوحي المعصوم[٣].

وأهل السنة والجماعة ليسوا على هذا النهج إطلاقًا، بل إنهم عرفوا للعقل مكانته وأنزلوه فيها كما أنزله الله تعالى إياها لأنه أعلم بمَن خلق.

وبذلك يُعرف بأن من تنكب الصواب لا بد وأن يحيد لا محالة، ولا بد أن يقع فيما يخالف الصواب من أنواع الضلالات التي لا حد لها شاء ذلك أم أبى، وإن ادعى أنه لم يقع فيها.

فمن تنكب الصواب في شأن العقل وإنزاله منزلته اللائقة به وأعرض عن أدلة الشرع، لم يبق معه إلا طريقان: إما طريق المتكلمين: وهي الأدلة القياسية العقلية، أو طريق الصوفية: وهي الطريقة القائمة على الكشف والذوق وانتقاء الحق -بزعمهم- بدافع الهوى والذوق!

قال ابن تيمية: «وكل من جرب هاتين الطريقتين علم أن ما لا يوافق الكتاب والسنة منهما فيه من التناقض والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد، ولهذا كان من

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/١٥٦).
(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٩٢).
(٣) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٨).

سلك إحداهما إنما يؤول به الأمر إلى الحيرة والشك، إن كان له نوع عقل وتمييز، وإن كان جاهلاً دخل في الشطح والطامات التي لا يصدق بها إلا أجهل الخلق»[(١)].

وكيف يعقل أن يبني الله تعالى حججه على عباده بما مآله الشك والريب! ﷻ عما يصفون، بل كل ما أمر الله تعالى به ودلَّ عليه رسوله ﷺ هو البيان الحق والنور المبين والهدى الذي لا ضلال من ورائه.

فما سبق يدل على أن العقل البشري -مما يراه الناس عقلاً يُستدل به ويحتكم إليه- لا ينضبط ولا يمكن أن ينضبط، ووجدنا فيه اختلافًا كثيرًا، فكيف يقدَّم على الوحي المعصوم الكامل، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[(٢)].

وقد قال الله جل شأنه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، «يأمر تعالى بتدبر كتابه، وهو التأمل في معانيه، وتحديق الفكر فيه، وكلما ازداد العبد تأملاً فيه ازداد علمًا وعملاً وبصيرة، لذلك أمر الله بذلك وحث عليه وأخبر أنه هو المقصود بإنزال القرآن، كما قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، ومن فوائد التدبر لكتاب الله: أنه بذلك يصل العبد إلى درجة اليقين والعلم بأنه كلام الله، لأنه يراه يصدق بعضه بعضًا، ويوافق بعضه بعضًا. [فحِكمه وأخباره وقصصه] كلها متوافقة متصادقة، لا ينقض بعضها بعضًا، فبذلك يعلم كمال القرآن وأنه من عند من أحاط علمه بجميع الأمور، فلذلك قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ أي: فلما كان من عند الله لم يكن فيه اختلاف

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٤٦).
(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٥٦، ١٩٢، ٢٠٨، ٢٨٠) (٥/٣٢٠، ٣٤٥) (٧/١٤١).

أصلاً»[١].

وبذلك يرى أهل السنة والجماعة أن العقل الصريح لا يناقض النقل الصحيح، بل يوافقه ويسير معه؛ وذلك لأن «السمع حجة الله على خلقه، وكذلك العقل فهو سبحانه أقام عليهم حجته بما ركب فيهم من العقل وأنزل إليهم من السمع، والعقل الصريح لا يتناقض في نفسه كما أن السمع الصحيح لا يتناقض في نفسه، وكذلك العقل مع السمع، فحججه وبيناته لا تتناقض ولا تتعارض، ولكن تتوافق وتتعاضد»[٢].

ومبنى الدين عند أهل السنة والجماعة على التسليم، واعتقاد صدق الرسول ﷺ في كل ما أخبر به وجاء به، وعلى رأس ذلك: ما يتعلق بالإيمان بالله وصفاته، واليوم الآخر وسائر أمور الغيب، فالرسل صادقون مصدوقون لا يجوز أن يكون خبرهم خلاف ما أخبروا به قط، والذين يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال، فكيف يجوز أن يعارض ما لم يخطئ قط بما لم يصب في معارضته له قط؟[٣]

فأمر جعل الله تعالى مردَّه إلى كتابه وسنة نبيه ﷺ لحقيق أن يكون كاملاً وتامًا لا يتطرق إليه نقص ولا يداخله اضطراب ولا يخالجه شك وريب، كما قال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ [النساء:٥٩]، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع

(١) تفسير السعدي (ص١٨٩).
(٢) الصواعق المرسلة (١١٨٧/٣).
(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٤٢/١).

البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط. وبذلك لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزَّل من السماء(١).

فالعقل الذي يحتج به أهل السنة والجماعة لا يقابل الشرع وإنما يسير معه، فهمكما يحتجون بصحيح المنقول في مسائل الاعتقاد فإنهم يحتجون أيضًا بصريح المعقول الموافق لصحيح المنقول، فإنهما حجة الله تعالى على خلقه.

قال ابن تيمية: «والعقل الصريح دائمًا موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط فإن الميزان مع الكتاب والله أنزل الكتاب بالحق والميزان؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه...»(٢).

وبذلك فالأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول؛ لأنها لو نافتها لم تكن أدلةً للعباد على حكم شرعي ولا غيره، كما أن مورد التكليف هو العقل وإذا فُقد ارتفع التكليف رأسًا، وتصديق العقل بالأدلة الشرعية معتبر، فلا تأتي الأدلة على خلاف ما يقتضيه العقل، فذلك منافٍ لوضع الشريعة، إذ الشارع قصده في وضع الشريعة الإفهام(٣)، والذي أخبر به الرسول ﷺ هو الذي تشهد الأدلة العقلية بصدقه(٤).

وإذا كان هذا قصد الشارع فلا يمكن أن يتعارض معه العقل الذي وهبه الله نورًا للفهم؛ ليفهم عنه تبارك وتعالى مراده فيسلّم وينقاد ويذعن.

(١) انظر: درء التعارض (١/١٤٧).
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/٤٤٤).
(٣) انظر: الموافقات (٣/٢٧، ٢٠٩-٣١٠).
(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٤).

٢- في أن للعقل حدًا ينتهي إليه:

وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة، وهو التوسط في التعامل مع العقل، فهم يقرون بأن الله تبارك وتعالى «جعل للعقول في إدراكها حدًا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون، فمعلومات الله لا تتناهى، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى»(١).

وإذا كان هذا شأن العقل ومحدوديته فلا يمكنه أن يعارض ما هو معلوم بالاضطرار من دين الله تعالى، كإثبات الصفات لله ﷻ وإثبات المعاد؛ لأن ما كان معلومًا من دين الإسلام بالاضطرار يمتنع أن يكون باطلاً مع كون الرسول رسول الله حقًا وجاء به، ومن قدح في ذلك وخالفه كان قوله معلوم الفساد بالضرورة من دين المسلمين(٢).

قال الشاطبي: «فالحاصل من هذه القضية أنه لا ينبغي للعقل أن يتقدم بين يدي الشرع، فإنه من التقديم بين يدي الله ورسوله، بل يكون ملبيًا من وراء وراء. ثم نقول: إن هذا هو مذهب الصحابة ﷺ وعليه دأبوا، وإياه اتخذوا طريقًا إلى الجنة فوصلوا»(٣).

فالصحابة ﷺ ومن بعدهم ﷺ لم يعارضوا ما جاء في السنة بآرائهم، سواء علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أو لا وهذا هو المطلوب من نقله؛ التسليم والانقياد، ولأجل أن يعتبر به من قدم الناقص -وهو العقل- على الكامل -وهو الشرع-(٤).

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢٨٢/٣).
(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٩٥/١).
(٣) الاعتصام (٢٩٩/٣).
(٤) المصدر السابق (٣٠٤/٣).

الفصل الثاني
تطبيقات مقتضى العقل عند أهل السنة والجماعة

وفيه أربعة مباحث:

سيكون الحديث في هذا الفصل عن أظهر المسائل والأبواب التي استخدم فيها أهل السنة والجماعة مقتضى العقل في تقرير مسائل الاعتقاد، وهذه المسائل بمثابة تطبيقات لدليل مقتضى العقل.

إن من آثار استقامة أهل السنة والجماعة على منهج الوحيين أن كانوا وسَطًا في الاعتقاد في جميع أبوابه -بلا استثناء-، ومن ذلك: موضوع دليل مقتضى العقل وتطبيقه، حيث راعوا مكانته في الشرع وأن الله تعالى جعله مناطًا للتكليف، وأداة للتمييز، ولم يرفعوه فوق مكانته أو يقحموه في الغيب والخوض فيه دون اهتداء بنور الوحي -كما سبق عرضه-.

وهذا التوسط والاعتدال في المنهج والمسلك عند أهل السنة والجماعة ظهر في أبواب الاعتقاد في التقرير والرد على المخالفين على حدٍ سواء، وقد ظهر هذا الاعتدال وكان أجلى في أبواب دون أبواب، وبذلك سيكون عرض هذه التطبيقات في أظهر الأبواب -على سبيل المثال لا الحصر والاستقصاء-، ويأتي هذا العرض في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإيمان بالله تعالى، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجود الله تعالى:

قرر محققو أهل السنة والجماعة وجود الله ﷻ الذي هو أعظم الموجودات وأكملها على الإطلاق، وردّوا على من خالف هذا الأصل من الفرق المنحرفة[1].

(١) انحرف في هذا الباب فريقان من الفِرق: المشبهة الذين يشبهون الله تعالى بخلقه، والمعطلة من

ومما هو متقرر: أن وجود الله ﷻ ضرورة عقلية، فلا يمكن لعقل سليم صحيح أن ينكر وجوده، ومن مقتضى هذا العقل:

الاستدلال بالخلق على الخالق كما في قول الله: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [إبراهيم:١٠]، فمن معاني الآية: «أفي وجوده تعالى شك؛ ولهذا قالت لهم رسلهم ترشدهم إلى طريق معرفته فقالوا: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ الذي خلقهما وابتدعهما على غير مثال سبق، فإن شواهد الحدوث: الخلق والتسخير ظاهرة عليهما، فلا بد لهما من خالق وهو الله الذي لا إله إلا هو خالق كل شيء وإلهه ومليكه»(١).

ويتضمن الاستدلال بالخلق على الخالق: الاستدلال بالأثر على المؤثر؛ وذلك بالنظر والتفكر في الموجودات في هذا الكون، واختلاف أشكالها وألوانها، وتنوع منافعها، وكيف وُضعت بإحكام في مواضع النفع بها، كما سئل أعربي عن وجود الله تعالى فقال: «يا سبحان الله، إن البعرة لتدل على البعير، وإن أثر الأقدام لتدل على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج؟ ألا يدل ذلك على وجود اللطيف الخبير؟»(٢).

فالمخلوقات بذواتها ونفس وجودها تدل ضرورة على وجود الله تعالى، بل شهودها لا يحتاج إلى دليل(٣).

وهذا الدليل وهو الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن

الجهمية والمعتزلة الذين ينفون عن الله تعالى صفات كماله حتى يعطلوه عن وجوده. انظر: الرد على الجهمية والزنادقة (ص٩٨)، مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (٢٨١/١)، الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢١٦).

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول لحافظ حكمي (١٠٦/١).

(٢) تفسير ابن كثير (١٩٧/١).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢١٩/٧).

والاستقامة، وهي طريقة عقلية صحيحة، وشرعية دل القرآن عليها وهدى الناس إليها وبينها، وأرشد إليها، فإن الإنسان هو المستدل وهو الدليل والبرهان، قال تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١]، وقال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾ [فصلت:٥٣]، فالآيات التي يريها الله الناس هي آيات عقلية؛ يستدل بها العقل(١).

ومن تقرير وجود الله تعالى بمقتضى العقل ما قرره أبو الحسن الأشعري في رده على منكري الصفات لله ﷻ، وهو أنه تبارك وتعالى ليس كمثله شيء، فليس له مثيل ولا نظير يكافئه ﷻ، وأن هذا من مقتضى الكمال والجلال، ولا يعني عدم وجوده.

فقال رحمه الله: «وليس كونه ﷻ غير مشبه للخلق ينفي وجوده؛ لأن طريق إثباته كونه تعالى على ما اقتضته العقول من دلالة أفعاله عليه دون مشاهدته»(٢).

فمن طرق إثبات وجود الله ﷻ وفق ما اقتضته العقول: دلالات أفعاله عليه تبارك وتعالى، وليس شرط مشاهدته.

ومن طرق إثبات وجود الله تعالى وفق مقتضى العقل: الاستدلال باستحالة صدور الوجود من عدم، ودليله قول الله تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، ففي الآية حصر قطعي لا شك فيه في ثلاثة أقسام؛ لأنهم إما أن يُخلقوا من غير شيء، أو يخلقوا أنفسهم، أو يخلقهم خالق غير أنفسهم، ولا رابع ألبتة، وإبطال القسمين الأولين قطعي لا شك فيه: فيتعين أن الثالث حق لا شك فيه، وقد حذف في الآية؛ لظهوره(٣). وغير ذلك من طرائق.

(١) انظر: النبوات لابن تيمية (١/٢٩٢-٢٩٣).
(٢) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (ص١٢٠).
(٣) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/٤٩٥).

المطلب الثاني: أفعاله وصفاته:

وفيما يتعلق بأفعال الله تعالى وصفاته وهو الباب الأكثر تناولاً عند أهل السنة والجماعة بالتأصيل والرد استدلالاً بمقتضى العقل يمكن بيان تطبيق أهل السنة والجماعة لدليل مقتضى العقل في عدد من الأفعال والصفات، فمنها:

العلم:

الواجب في صفات الله تعالى إثباتها مطلقًا دون نفيها، ودون إثبات شيء منها ونفي شيء آخر، كما أن من المستقر في الفِطر السليمة أن المتصف بالصفات أكمل ممن لا يتصف بها، كما أن من عدِم الصفات لا يستحق أن يكون ربًا ولا معبودًا، ومن منكرات العقول: التسوية بين من يتصف بالصفات ومن لا يتصف بها.

وقد قرر هذا الأصل ابن تيمية كثيرًا بما في ذلك: رده على الفلاسفة نفاة العلم عن الله تعالى، وفي رده على مقلديهم من المتكلمين في نفيهم بعض أجزاء علم الله فكان مما قال: «فإن ثبوت العلم بكل شيء، مما هو معلوم بالاضطرار من دين المرسلين، ومما هو ثابت بقواطع البراهين.

فمن القضايا البديهية المستقرة في الفطر: أن الذي يعلم أكمل من الذي لا يعلم، كما أن الذي يقدر أكمل من الذي لا يقدر، ولهذا يذكر سبحانه هذه القضية بخطاب استفهام الإنكار الذي يبين أنها مستقرة في الفطر، وأن النافي لها قال قولاً منكرًا في الفطرة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩]، فإنه يدل على أنه لا يستوي الذي يعلم والذي لا يعلم، ويدل على أن التسوية منكرة في الفطر، تنكر على من سوى بينهما، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل:١٧]، وكما أنه سبحانه في القرآن يبين أن العالم القادر الذي يخلق ويأمر بالعدل أكمل من غيره، وأن هذا التفضيل

مستقر في الفطر، والتسوية من منكرات العقول التي تنكرها القلوب بفطرتها، وهي من المقدمات البديهية المستقرة فيها، فكذلك يبين أن العادم لصفات الكمال ناقص، لا يمكن أن يكون ربًا ولا معبودًا، ويبين أن العلم بذلك فطري مستقر في القلوب»[(١)].

الخلق:

فعل الخلق وصفته لله ﷻ مما هو متقرر كثيرًا، وأدلة ثبوته كثيرة جدًا من دلائل عقلية وبرهانية وشواهد، ودلالة فطرة الإنسان السليمة التي «تقتضي اعتقاد الحق وإرادة النافع، وحينئذ فالإقرار بوجود الصانع ومعرفته والإيمان به هو الحق، وحينئذ فيجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به»[(٢)].

ومن هذه الدلائل جاء تقرير أهل السنة أن «كل مفعولٍ محدَث مسبوق بالعدم كما هو مقتضى العقل الصريح والنقل الصحيح»[(٣)]، كما أن كل محدَث مفتقر إلى محدِثه، والمفتقَر إليه غني بذاته من كل وجه ولا يتطرق إليه نقص[(٤)].

واستدل أهل السنة بالخلق على وجوب عبادة الخالق تبارك وتعالى وإفراده بالعبادة، وأنه المستحق لها لا شريك له، كما في قول الله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس:٢٢]؛ فإن قائلها أخرج الحجة على من يخاطبهم في معرض المخاطبة لنفسه تأليفًا لهم، وتنبيهًا على أن عبادة العبد لمن فطره أمر واجب في العقول مستهجن تركها قبيح الإخلال بها؛ فإن خلق الله لعبده أصل

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٠/ ١٥٢-١٥٥).
(٢) المصدر السابق (٨/٤٥٨).
(٣) مجموع الفتاوى (٩/١٣٨).
(٤) انظر: الرد على المنطقيين (ص٣٤٦).

إنعامه عليه ونعمه كلها بعد تابعة لإيجاده وخلقه[١].

ومن الأدلة العقلية البرهانية على إثبات الخلق لله ﷻ وما يتضمن هذه الصفة من صفات عظيمة؛ من قدرة وقوة وعلم وحكمة قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الطور:٣٥-٣٦]، «فتأمل هذا الترديد والحصر المتضمن لإقامة الحجة بأقرب طريق وأفصح عبارة، يقول تعالى: هؤلاء مخلوقون بعد أن لم يكونوا، فهل خُلقوا من غير خالق خلقهم؟ فهذا من المحال الممتنع عند كل من له فهم وعقل أن يكون مصنوع من غير صانع ومخلوق من غير خالق»[٢].

العلو:

إن علو الله ﷻ ثابت ومتقرر بالأدلة النقلية والعقلية والفِطر الصحيحة؛ مما لا مجال لحصره.

وهو معتقد أهل السنة والجماعة في ملة الإسلام، بل هو مما يعتقده أهل الملل جميعها، فإنه «لم ينقل عن واحد لفظ يدل لا نصًا ولا ظاهرًا على خلاف ذلك، ولا قال أحد منهم يومًا من الدهر: إن ربنا ليس فوق العرش، أو إنه ليس على العرش...»[٣].

قال أبو عثمان الصابوني: «الله سبحانه فوق خلقه، وفوق سبع سمواته على عرشه، كما معتقد المسلمين من أهل السنة والجماعة؛ سلفهم وخلفهم»[٤].

وقال ابن تيمية: «هذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ من

(١) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/٤٩٥).
(٢) المصدر السابق (٢/٤٩٣).
(٣) الفتاوى الكبرى (٦/٤٧٦). وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٧١).
(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص١٨٨).

أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة: مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله سبحانه فوق كل شيء، وعلي على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء»(١).

وهو صفة كمال مطلق لله تبارك وتعالى، ومقتضى العقل: أن العلو صفة كمال، وإذا كان صفة كمال، وجب أن يكون ثابتًا لله تعالى أولاً؛ لأن كل صفة كمال مطلقة هي ثابتة لله(٢).

وإذا كان كذلك فنفي صفة العلو عين الباطل، فكيف وإذا انضم إلى هذا أنه لا يمكن الإقرار بوجود الصانع وتصديق رسله والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله ﷺ إلا بذلك؟ وكيف إذ شهدت بذلك العقول السليمة والفطر المستقيمة، وحكمت به القضايا البديهيات والمقدمات اليقينيات؟ فلو لم يقبل العلو والفوقية لكان كل عالٍ على غيره أكمل منه، فإن ما يقبل العلو أكمل مما لا يقبله(٣).

ولما كان العلو صفة كمال لله ﷻ كان من لوازم ذاته تبارك وتعالى، فلا يكون مع وجود العالم إلا عاليًا عليه ضرورة، ولا يكون سبحانه إلا فوق المخلوقات كلها، ولا تكون المخلوقات محيطة به أصلاً(٤).

ومن أجلى الردود العقلية وأظهرها على من نفى علو الله تعالى:

ما ذكره الإمام أحمد حيث قرر علو الله ﷻ وردَّ على من نفاه بالحجج العقلية الملزمة، فقال لخصومه المعطلة: الله ﷻ عندما خلق العالم إما أنه خلق العالم في نفسه أو أنه كان خارج العالم أو أنه خلق العالم ودخل فيه، فهذه ثلاثة أقوال لا

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٠١).
(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٣٢٨/٤).
(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٣٩).
(٤) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (١٣٠٧/٤).

بد للنافي من واحد منها، فإن زعم النافي «أن الله خلق الخلق في نفسه كفر، حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه، وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم دخل فيهم، كان هذا كفرًا أيضًا [حين زعم أنه دخل في كل مكان وحش قذر رديء، وإن قال: خلقهم خارجًا عن نفسه، ثم لم يدخل فيهم؛ رجع عن قوله كله أجمع، وهو قول أهل السنة]»[(١)].

أما إن قالوا: إنه لا داخل العالم ولا خارجه، فقد ضلوا وتناقضوا؛ لأنه مخالف للعقل، فإذا كان لا داخل العالم ولا خارج العالم، فأين هو؟!

وإثبات علو الله تبارك وتعالى من مقتضى تعيّن ذاته وامتيازها ومباينتها عن ذوات خلقه، وأن من أنكر الثاني أنكر الأول ولا بد، ومن أنكر العلو والمباينة أنكر كون الرب تبارك وتعالى إلهًا حقًا.

وهذا مما تقرر وصح من مقتضى العقل والنقل والفطرة[(٢)].

الكمال:

إن الكمال ثابت لله تبارك وتعالى من جميع الوجه، ولا يتطرق إليه نقص بأي وجه من الوجوه ﷻ.

وقد قرر هذا الأصل أهل السنة والجماعة في باب الصفات وردوا به على المخالفين.

فمن ذلك: أن ثبوت العلم لله ﷻ يستلزم نفي الجهل عنه، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز... وهكذا بقية الصفات، وإن هذا الكمال ثابت لله تبارك

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٥٤-١٥٦).
(٢) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٤/١٣٣٠-١٣٣١).

وتعالى بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية، مع دلالة السمع على ذلك[1].

المطلب الثالث: ألوهيته:

إن توحيد الله تعالى وإفراده بالعبادة هو الحق الذي لأجله خلق الله تعالى الدنيا والآخرة، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب، وحقٌ هذا شأنه ومكانته فهو مما قرره الله ﷻ كثيرًا في كتابه، وأقام عليه الحجج والبراهين العقلية والحسية.

وجعل تبارك وتعالى ربوبيته دليلاً وحجة على هذا الحق في آيات كثيرة يستدل بربوبيته على خلقه، ما بين تقرير، وتذكير، وإنكار، وضرب مثل، فمن ذلك:

– احتجاج الله تعالى بما هو مستقر في فِطر الناس وعقولهم السليمة، وبما يشاهدونه في أنفسهم وفي الكون، من الإقرار بربوبيته، واحتجاج الله ﷻ على خلقه بما ركبه في عقولهم من معرفة حسن التوحيد وقُبح الشرك، وهذا من أعظم أدلة الاحتجاج، «وفي القرآن أكثر من أن يُذكر هنا، ولولا أنه مستقر في العقول والفِطر حُسن عبادته وقبح عبادة غيره لما احتج بذلك أصلاً، وطريقة القرآن صريحة في هذا»[2]، فدل احتجاج الله تعالى بالمستقر في الفطر والعقول على أن مقتضى العقل هو حسن التوحيد والأمر به، وقبح الشرك والنهي عنه.

– بعث الله رسله بما هو مستقر في العقول جملة، فجاء الوحي مبينًا له، قال ابن القيم: «وما بعث الله به رسله هو ثابت في العقول جملة، ثم علم بالوحي؛ فقد تطابقت شهادة العقل والوحي على توحيده وشرعه، والتصديق بوعده ووعيده، وأنه سبحانه دعا عباده على ألسنة رسله إلى ما وضع في العقول حسنه والتصديق به جملة، فجاء الوحي مفصلاً ومبينًا ومقررًا ومذكرًا لما هو مركوز في الفطر

(١) انظر: الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال لابن تيمية (ص٧).
(٢) مفتاح دار السعادة (٢/٨٧٩).

والعقول»[1].

– خلق الله تعالى عباده ليعبدوه ويوحدوه، وتيسير معرفة عبادته والإيمان به بما ركزه في عقولهم من معرفة ذلك، وجعل هذه العقول مهيأة ومستعدة لتلقي العلم والمعرفة اللذين يقودان إلى مراده ﷻ، قال المعلّمي: «والله سبحانه إنما خلق الناس ليكملوا بعبادته، وهو سبحانه الحكيم العليم القدير، فلابد أن يكون خلقهم على الهيئة التي ترشحهم لمعرفته ومعرفة ما فرض عليهم الإيمان به؛ لأن ذلك رأس العبادة وأساسها، ولا نزاع أن الميسر لهم قبل الشرع هو المأخذ الأول –النظر العقلي–، فلابد أن يكون فيه ما يغني بما ثبت به الشرع بعد تنبيه الشرع، ثم يكون فيه وفي الشرع ما يكفي لتحصيل القدر المطلوب منهم، ويؤكد هذا أن تحصيل الدرجة التي يعتد بها: في النظر العقلي المتعمق جدًا»[2]...

– تقرير توحيد العبادة من خلال ضرب المثل وهو القياس والاعتبار –كما سبق–، كقول الله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٢٩]، وقوله: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود:٢٤].

ويلاحظ مجيء نفي التساوي بين المختلفين في سياق ضرب المثل؛ كالمثل الذي ضربه الله سبحانه للمشرك والموحد؛ «فالمشرك لما كان يعبد آلهة شتى شُبه بعبد يملكه جماعة متنافسون في خدمته، لا يمكنه أن يبلغ رضاهم أجمعين، والموحد لما كان يعبد الله وحده فمثله كمثل عبد لرجل واحد، قد سلم له، فهو في راحة من تشاحن الخلطاء فيه، بل هو سالم لمالكه من غير تنازع فيه، فهل يستوي هذان العبدان؟ وهذا من أبلغ الأمثال؛ فإن الخالص لمالك واحد يستحق من معونته

(١) المصدر السابق (٢/٨٨٧).
(٢) القائد إلى تصحيح العقائد (ص٣٩).

وإحسانه والتفاته إليه وقيامه بمصالحه ما لا يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين الحمد لله، بل أكثرهم لا يعلمون»[١].

وهذا نوع من مقتضى العقل، وكيف جعل الله تعالى العقل حجة على عباده بتوحيده والإقرار له بالكمال والعظمة تبارك وتعالى.

قال ابن تيمية: «والمقصود هنا أن التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله وهو المذكور في الكتاب السنة، وهو المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام: هو عبادة الله وحده، فمن عبد الله وحده لا شريك له به شيئًا فقد وحَّده، ومن عبد من دونه شيئًا من الأشياء فهو مشرك به ليس بموحّد مخلص الدين، حتى لو أقر بأن الله وحده خالق كل شيء وهو توحيد الأفعال الذي يزعم المتكلمون أنه يقرر أنه لا إله إلا هو؛ لكان مشركًا»[٢].

وكذلك من مقتضى العقل في إثبات توحيد الألوهية: الاستدلال بدليل التمانع[٣].

فقد دل دليل التمانع على أن خالق العالم واحد، لا رب غيره ولا إله سواه، فهذا تمانع في الفعل والإيجاد، والربوبية، أما التمانع في العبادة وتوحيد الإلهية: «فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون لهم إلهان معبودان»[٤].

فقد قال الله ﷻ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا

(١) إعلام الموقعين (١/١٤٢-١٤٤).
(٢) بيان تلبيس الجهمية (٣/١٣٧-١٣٨).
(٣) ومعناه: امتناع صدور العالم عن اثنين. وهذا الدليل برهان عقلي صحيح على إثبات الربوبية، لكنه في إثبات الألوهية أولى وأتم وأظهر. انظر: درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٥٤-٣٥٥).
(٤) شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٨).

خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون:٩١]، فإذا كان العلم «بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، مستقر في الفطر معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين، فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفطر من توحيد الربوبية، دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية»(١).

وقريب من هذه الآية للاستدلال بدليل التمانع: قول الله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٢]، «فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل: أرباب، وأيضًا فإن هذا إنما هو بعد وجودهما، وأنه لو كان فيهما وهما موجودتان آلهة سواه لفسدتا.

وأيضًا فإنه قال: (لفسدتا)، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا. ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإله إلا واحدًا، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله ﷻ، وأن فساد السماوات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة، ومن كون الإله الواحد غير الله، وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإله فيهما هو الله وحده لا غير. فلو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل، وبه قامت السماوات والأرض»(٢).

المبحث الثاني: النبوة:

النبوة من الأبواب التي قررها أهل السنة والجماعة بدليل مقتضى العقل، وأمثلة هذا الباب كثيرة جدًا، ويمكن بيان شيء منها:

١- التفرقة بين النبي الصادق والمدعي الكذاب:

(١) المصدر السابق- شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٨).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٨-٣٩).

تتبين هذه المسألة بما ركزه الله تعالى في الفِطر والعقول السليمة من التفرقة بين المختلفات والتسوية بين المتماثلات، وأن عكس هذا الأصل نكسة في الفِطر وخلل في العقل، وإن هذه المسألة مهمة جدًا وقد يذكرها العلماء -خاصة ابن تيمية وابن القيم- بما يسمى بالتحسين والتقبيح، ولا تقتصر على ذكرها في باب النبوة وحسب، بل إن لها من النتائج والآثار المهمة في بقية أبواب الاعتقاد وأصول الدين؛ في الإيمان بالله والشرع والأمر والنهي، والمعاد، والجزاء[١].

٢- حُسن التوحيد وقبح الشرك، ثابت بالفطرة والعقل وجاء الشرع للتنبيه على ما استقر في الفطر والعقول، ولو كان التحسين والتقبيح ثابت بالشرع فقط[٢] لما كان لتنبيه العقول معنى! ولا كان لإقامة الأدلة والبراهين العقلية والحسية أي فائدة! وإذا كان الأمر كذلك لم يصح في العقل شيء فيستدل به وينبه عليه.

قال ابن القيم: «وأي شيء يصح في العقل إذا لم يكن فيه علم بقبح الشرك الذاتي، وأن العلم بقبحه بديهي معلوم بضرورة العقل، وأن الرسل نبهوا الأمم على ما في عقولهم وفطرهم من قبحه، وأن أصحابه ليست لهم عقول ولا ألباب ولا أفئدة، بل نفى عنهم السمع والبصر، والمراد سمع القلب وبصره، فأخبر أنهم صم بكم عمي، وذلك وصف قلوبهم أنها لا تسمع ولا تبصر ولا تنطق، وشبههم بالأنعام التي لا عقول لها تميز بها بين الحسن والقبيح، والحق والباطل، ولذلك اعترفوا في النار بأنهم لم يكونوا من أهل السمع والعقل، وأنهم لو رجعوا إلى أسماعهم وعقولهم لعلموا حسن ما جاءت به الرسل وقبح مخالفتهم، قال الله تعالى حاكيًا

(١) انظر: النبوات (١/٦٠٧-٦٠٨).

(٢) وهذا ما ذهبت إليه الأشاعرة من أن القبيح من أفعال خلق الله ما نهاهم عنه، وأن الحسن ما أمرهم به، وهو محل إجماع عندهم. انظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب لأبي الحسن الأشعري (ص١٣٧)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني (ص٢١٠).

عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك:١٠]، وكم يقول لهم في كتابه (أفلا تعقلون)، (لعلكم تعقلون)، فينبههم على ما في عقولهم وفطرهم من الحسن والقبيح، ويحتج عليهم بها، ويخبر أنه أعطاهموها لينتفعوا بها، ويميزوا بها بين الحسن والقبيح والحق والباطل.

وكم في القرآن من مثل عقلي وحسي ينبه به العقول على حسن ما أمر به، وقبح ما نهى عنه، فلو لم يكن في نفسه كذلك لم يكن لضرب الأمثال للعقول معنى، ولكان إثبات ذلك بمجرد الأمر والنهي دون ضرب الأمثال، وتبيين جهة القبح المشهودة بالحسن والعقل»[(١)].

٣- شهادة العقل الصحيح بصدق الرسول ودعوته، وشهادته بالفرق بين القبيح والحسن في ذاته ومن ذلك:

أن صدق الرسول ليس معتمدًا على ما يجري على يديه من آيات -كما تقول بعض الطوائف من اجتماع النبي والمدعي الكاذب في حصول الخوارق والتسوية فيها[(٢)]-، بل من أعظم دلائل صدقه: سيرته وخبره في الناس؛ «ولهذا سأل هرقل أبا سفيان في جملة ما سأله من أدلة النبوة وشواهدها عما يأمر به النبي فقال: بم يأمركم؟ قال: يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف[(٣)]، فجعل ما يأمر به من أدلة نبوته فإن أكذب الخلق وأفجرهم من ادعى النبوة وهو كاذب فيها على الله، وهذا محال أن يأمر إلا بما يليق بكذبه وفجوره وافترائه فدعوته تليق به، وأما الصادق البار الذي هو أصدق الخلق وأبرهم فدعوته لا تكون إلا أكمل دعوة

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/٢٥٣-٢٥٤).
(٢) وهم الأشاعرة القائلون: لا دليل على صدق النبي غير المعجزة. انظر: الإنصاف فيما يجب أن نؤمن به ولا يجب الجهل به للباقلاني (ص٥٨)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة (ص٢٦٢).
(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/٧/ح٧).

وأشرفها وأجلها وأعظمها؛ فإن العقول والفطر تشهد بحسنها وصدق القائم بها، فلو كانت الأفعال كلها سواء في نفس الأمر لم يكن هناك فرق بين ما يجوز أن يدعو إليه الرسول وما لا يجوز أن يدعو إليه؛ إذ العرف وضده إنما يعلم بنفس الدعوة والأمر والنهي، فدل على أنه من المستقر في العقول والفطر انقسام الأفعال إلى قبيح وحسن في نفسه وأن الرسل تدعو إلى حسنها وتنهى عن قبيحها، وأن ذلك من آيات صدقهم وبراهين رسالتهم وهو أولى وأعظم عند أولي الألباب والحجى من مجرد خوارق....»[(١)].

٤- الاستدلال بالسنة والعادة من الله تعالى على تمييز الرسول الصادق وتأييده من المدعي الكذاب، وسنة الله تعالى التي هي عادته لا تتخلف ولا تتبدل، «والرب تعالى في الحقيقة لا ينقض عادته التي هي سنته، التي قال فيها: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾ [الفتح:٢٣]، وقال: ﴿فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴾ [فاطر:٤٣]؛ وهي التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين؛ فهو سبحانه إذا ميز بعض المخلوقات بصفات يمتاز بها عن غيره، ويختصه بها، قرن بذلك من الأمور ما يمتاز به عن غيره، ويختص به.

ولا ريب أن النبوة يمتاز بها الأنبياء، ويختصون بها، والله تعالى يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، وهو أعلم حيث يجعل رسالته، فمن خصه بذلك، كان له من الخصائص التي لا تكون لغيره، ما يناسب ذلك؛ فيستدل بتلك الخصائص على أنه من أهل الاختصاص بالنبوة. وتلك سنته وعادته في أمثاله؛ يميزهم بخصائص

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١٢/٢). ومن دلائل صدق النبي غير ما ذُكر: سابقة الأخلاق المحمودة له تجعل عاقبته حميدة، وإخباره بالغيوب... انظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (ص٥٤٨، ٦٨١-٦٨٢).

يمتازون بها عن غيرهم، ويعلم أن أصحابها من ذلك الصنف المخصوص الذين هم الأنبياء مثلاً، ولم تكن له سبحانه عادة؛ بأن يجعل مثل آيات الأنبياء لغيرهم»[(١)].

فعدم التسوية بين الرسول وغيره هو مقتضى العقل الصحيح.

ومن تقريرات السلف لمقتضى العقل في باب النبوات: **نصر الله للأنبياء وحزبهم وعقابه للباطل وحزبه**، وهو أمر مشاهَد وسنة من الله تعالى لا تنتقض، «والعادة التي لا تنتقض بحال ما أخبر الله أنها لا تنتقض كقوله تعالى: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب:٦٠]... فهذه سنة الله وعادته في نصر عباده المؤمنين إذا قاموا بالواجب على الكافرين، وانتقامه وعقوبته للكافرين الذين بلغتهم الرسل بعذاب من عنده أو بأيدي المؤمنين، هي سنة الله التي لا توجد منتقضة قط...»[(٢)].

وسبب عدم انتقاض سنة الله تعالى وعادته «أن العادة تتبع إرادة الفاعل وإرادة الفاعل الحكيم هي إرادة حكيمة فتسوي بين المتماثلات، ولن يوجد لهذه السنة تبديل ولا تحويل: وهو إكرام أهل ولايته وطاعته ونصر رسله والذين آمنوا على المكذبين، فهذه السنة تقتضيها حكمته سبحانه فلا انتقاض لها، فإن السنة تقتضي تماثل الآحاد وأن حكم الشيء نظيره فيقتضي التسوية بين المتماثلات»[(٣)].

وما اقتضته حكمة الله تعالى، وما كان من صفته وحكمه ﷻ لا يمكن أن ينتقض ولا يتعارض، وهذا مقتضى العقل الذي يقضي بالحكم الحق لله تبارك

(١) النبوات (٢/ ٨٦٧-٨٦٨).
(٢) الرد على المنطقيين (ص٣٩٠).
(٣) المصدر السابق (ص٣٩١).

وتعالى، وأن خلاف حكمه كالتسوية بين المختلفات والتفرقة بين المتماثلات فيه نسبة الحكم السيء إليه ﷻ وهذا خلاف حكمته.

المبحث الثالث: القدر:

إن الإيمان بالقدر من أعظم أبواب الاعتقاد تقريرًا في الشرع، وبلغت أدلة إثباته بالكثرة مبلغها، وهو أحد أصول الإيمان مما قرره أهل السنة والجماعة بأنواع الأدلة والتي منها مقتضى العقل، ويمكن بيان شيء من تقريرهم لهذا الدليل فيما يأتي:

١- خلق أفعال العباد:

هذه المسألة من المسائل المهمة في باب القدر، والتي قررها السلف وردوا على المخالفين فيها بالحجج النقلية والعقلية.

ومن ذلك: محاجة الإمام أحمد للقدرية حول مشيئة العباد ومشيئة الله ﷻ، حيث زعمت القدرية أن مشيئة العباد غالبة، فليس لله سبحانه في أعمال العباد مشيئة وليس أعمال العباد مخلوقة لله[(١)]، فرد عليهم بأن من زعم أن الله شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة وأن العباد شاءوا لأنفسهم الشر والمعصية فعملوا على مشيئتهم؛ فقد زعم أن مشيئة العباد أغلظ من مشيئة الله تبارك وتعالى، فأي افتراء أكثر على الله ﷻ من هذا؟![(٢)]

فالدليل العقلي الذي قرره الإمام أحمد أن إرادة الخالق ﷻ فوق كل إرادة، وهذا من مقتضيات الضرورة العقلية، فمن مقتضيات كونه ﷻ خالقًا قادرًا مريدًا: يمتنع أن تكون إرادة عبيده فوق إرادته، حيث لو شاء المخلوق شيئًا وشاء الخالق شيئًا آخر، فأي مشيئة هي الغالبة؟ وعلى ذلك يلزم من قولهم أن مشيئة الكافر

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (ص٩٣).
(٢) انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/٢٥).

غلبت مشيئة الله تعالى، فالله شاء الإيمان من الكافر على قولهم والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله ﷻ، وهذا من أقبح الأقوال ومن الافتراء على الله ﷻ -كما قال الإمام أحمد-.

٢- الجمع بين الشرع والقدر:

إن مسألة القدر يجب الإيمان بها وفق ما جاء عن الله ورسوله ﷺ دون زيادة أو نقصان، ودون خوض في الكيفيات والتفاصيل التي لم يرد النص ببيانها أو توقف فيها.

وكون أمر الله تعالى لا يمكن أن يتناقض؛ فإن ما جاء في كتابه يعضد بعضه بعضًا، ولا يتعارض، وإن توهم متوهم وجود تعارض بين أمرين فإنه يجب أن يتهم فهمه لا أن يُلقي باللائمة على كلام الله أو رسوله ﷺ، فيثبت أمرًا وينفي الآخر!

من ذلك الإيمان بالشرع والقدر؛ فإنه يجب الإيمان بهما جميعًا، ولا يغلب أحدهما على الآخر كما هو فعل بعض الطوائف؛ «فطائفة غلب عليهم التصديق بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، فظنوا أن هذا لا يتم إلا بالتكذيب بالقدر، فأخطأوا في التكذيب به، وطائفة ظنت أن الإيمان بالقدر لا يتم إلا بأن يقول: إن الرب تعالى يخلق ويأمر لا لحكمه ولا لرحمة، ولا يسوي بين المتماثلين، بل بإرادة ترجح أحد المتماثلين لا لمرجح بناءً على المشيئة المرجحة بلا سبب ولا حكمة ولا رحمة. ومن غير اعتبار التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين، فيقع الاختلاف والاشتباه والتفرق. وهذه المسائل وغيرها قد بيَّن الله ورسوله أمرها، فإن الله أكمل الدين، وأتم النعمة؛ وقد قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾ [البقرة:٢١٣]، فحكم الله بكتابه بين الناس فيما اختلفوا فيه»[(١)].

(١) درء تعارض العقل والنقل (٨/٤٠٥-٤٠٦).

٣- اقتضاء إرادة الحكيم ﷻ التسوية بين المتماثلات:

وهذا مقتضى العقل الذي وهبه الله عباده، فإن كان العقل يقضي بالتفرقة بين المختلفات والتسوية بين المتماثلات فالخالق ﷻ من باب أولى.

كما أن التسوية بين المتماثلات هو مقتضى حكمته ﷻ، وهو أنه يفعل لحكمة يعلمها، وما دلت عليه حكمته فإنه لا ينتقض ولا يتخلف، وقد الله ﷻ: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر:٤٣]، وسنة الله تعالى هي عادته؛ وذلك لأن العادة تتبع إرادة الفاعل، وإرادة الفاعل الحكيم تبارك وتعالى هي إرادة حكيمة، ومن مقتضيات هذه الإرادة: التسوية بين المتماثلات، وإكرام أهل ولايته وطاعته، ونصر رسله والذين آمنوا على المكذبين.

ولأن هذه السنة تقتضيها حكمة الله ﷻ؛ فإنها لا تنتقض، ولا تبديل لها ولا تحويل(١).

بخلاف من لا يرى أن الله يفعل لحكمة وأنه يفعل لمجرد المشيئة(٢)، ففي هذه الآية وما يشابهها رد عليهم؛ فإن زعم أن الله تعالى ليس له سنة وعادة لا تتبدل، ولا يتصف بحكمة مرادة ومقصودة، هو خلاف النصوص ومقتضى العقول؛ فإنَّ السنة تقتضي تماثل الآحاد، وأنَّ حكم الشيء حكم نظيره، فيقتضي التسوية بين المتماثلات(٣).

---

(١) انظر: الرد على المنطقيين (ص٣٩١).

(٢) وهو قول الأشاعرة نُفاة الحِكم والتعليل: أن الله تعالى خلق العالم بما فيه من غير علة حاملة له على الفعل. انظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب لأبي الحسن الأشعري (ص١٣٦)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (ص٥٠)، الملل والنحل للشهرستاني (٨٦/٢).

(٣) انظر: الرد على المنطقيين (ص٣٩١).

والقرآن والحديث مملوءان ببيان الحقائق بالمقاييس العقلية والأمثال المضروبة، وبيان طرق التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين، والإنكار على من يخرج عن ذلك كقول الله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦]: أي هذا حكم جائر لا عادل؛ فإن فيه تسوية بين المختلفين، ومن التسوية بين المتماثلين قول الله: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر:٤٣]... وغير ذلك من النصوص التي تنبه على جنس الميزان العقلي وأنه حق...[1].

٤- نفي الحكم السيء عن الله تعالى بالتسوية بين المختلفات وعدم التفرقة بينهما:

إن من كمال الله ﷻ أن له الحكم، وحكمه حق لا ريب فيه، ومن حكمه الحق أن يجعل للشيء حكم نظيره، ووصفه تعالى بخلاف ذلك نقصٌ في حقه ونسبة الحكم الجائر والظن السيء إليه -تعالى الله وتقدس-.

ولهذه المسألة أمثلة كثيرة سوى فيها المخالفون للحق بين المختلفات، فمنها على سبيل المثال:

١- التسوية بين نوعي الإرادة: الكونية والشرعية، وعدم التفرقة بينهما، والواجب هو إثبات صفة الإرادة لله ﷻ بقسميها: الكوني والشرعي؛ فالإرادة الكونية بمعنى المشيئة، والشرعية بمعنى المحبة، قال أبو القاسم الأصبهاني: «الإرادة غير المحبة والرضا؛ فقد يريد ما لا يحبه ولا يرضاه، بل يكرهه ويسخطه ويبغضه. قال بعض السلف: إن الله يقدر ما لا يرضاه بدليل قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، وقال قوم من المتكلمين: من أراد شيئًا فقد أحبه ورضيه، وإن الله تعالى رضي المعصية والكفر. ودليلنا: أنه قد ثبت إرادته للكفر ونفي رضاه به،

(١) انظر: المصدر السابق (ص٣٨٢-٣٨٣).

فقال تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ ﴾ [الأنعام:١٢٥]، وقال: ولا يرضى لعباده الكفر؛ فأثبت الإرادة ونفى الرضا»(١).

وهذا مما اتفق عليه السلف من أن الله ﷻ ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ويفرقون بين مشيئته وبين محبته ورضاه، فالكفر والفسوق والعصيان، وإن وقع بمشيئته؛ فهو لا يحبه ولا يرضاه، بل يسخطه ويبغضه(٢)...

وقد نقل أبو الحسن الأشعري إجماع السلف على ذلك، وأنه مقتضى عدل الله في خلقه؛ لأنه ﷻ مالكهم، وغني عنهم، غير محتاج في فعله إلى تمليك غيره له ذلك، حتى يكون جائرًا فيه قبل تملكه، بل هو تعالى في فعل جميع ذلك عادل له، وله مالك يفعل ما يشاء، كما قال ﷻ: ﴿ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج:١٦](٣).

فمن زعم خلاف ذلك وسوى بين محبة الله ورضاه ومشيئته فنتيجة قوله: أن الله يحصل في ملكه ما لا يريد، وأن المطيع والعاصي سواء ولا فرق، وفيه نسبة الظلم إلى الله -تعالى عن ذلك- من التسوية بين أهل الطاعة والمعصية، وبين أهل الجنة وأهل النار... وهذا هو منشأ الضلال(٤).

ومن آثار هذا المنشأ المنحرف: تجويز الأشاعرة والجبرية على الله تعالى -بسبب نفيهم الحكمة والتعليل عنه سبحانه- «تعذيب ملائكته وأنبيائه ورسله وأهل طاعته وإكرام إبليس وجنوده، وجعلهم فوق أوليائه في النعيم المقيم أبدًا، فيجوز أن يأمر بمشيئته ومشيئة أنبيائه، والسجود للأصنام، وبالكذب والفجور وسفك ونهب الأموال، وينهى عن البر والصدق والإحسان والعفاف، ولا فرق في نفس الأمر

(١) الحجة في بيان المحجة (٤٥٩/١).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤٧٦/٨).
(٣) انظر: رسالة إلى أهل الثغر (ص١٤٣).
(٤) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢٦٤/١).

بين ما أمر به ونهى عنه إلا التحكم بمحض المشيئة»[١]، تعالى الله عن قولهم.

وهذا من انحراف الفكر وضلال النظر، وإلا لو أنهم أمعنوا النظر؛ لسووا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات[٢].

٢- التسوية بين أهل الطاعة وبين أهل المعصية، أو بين الإيمان والكفر.

وهذا الأمر مما يُعلم بطلانه وفساده عقلاً؛ لأنه من الحكم السيء الذي ينزه الله عنه، وهو حكم باطل؛ لمنافاته عدل الله وحكمته، وهو ﷻ كما ينكر التسوية بين المختلفات فهو يسوي بين المتماثلات[٣].

وقد أنكر الله تعالى من ظن هذا السيئ به وهو أن يسوي بين الصالح والمسيء، وأن التسوية ممتنعة في حقه، لا يجوز أن تظن به، وصاحب هذا الظن مخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة، بل هو مخالف للعقل الصريح[٤].

وثبوت اختلاف الشيء أو تماثله أمر مستقر في الفِطر ومحل إجماع في النظر العقلي، وقد نصب الله الأدلة على ذلك، وبيَّن ﷻ أن من تبصر في ذلك وفهمه على وجهه، علم أن دلائل الله تعالى لا تتناقض، وأن ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق الموافق لصرائح المعقول، وأن ما شرعه للعباد هو العدل الذي به صلاح المعاش والمعاد، وتبين له تناسب جميع العلوم الصحيحة، والموجودات المعتدلة، والشرائع الإلهية، وأعطى كل ذي حق حقه[٥].

وهذه ثمرة العقل الصحيح والسليم، وبذلك يتبين أن المخالفين ممن نفى

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص٥٥٣-٥٥٤).
(٢) انظر: الرسالة التدمرية (ص١٩).
(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/٨٨-٨٩)، (٥/١٠٦-١٠٧).
(٤) انظر: النبوات (٢/٩١٨)، الرد على الشاذلي في حزبيه لابن تيمية (١/٧٦-٧٧).
(٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/٣٤٣-٣٤٤).

التماثل أو الاختلاف بين الأشياء في ذاتها فقدوا النظر الصحيح والاعتبار الصحيح في الأمور.

المبحث الرابع: الإيمان:

إن الإيمان هو أشرفُ المطالب وأعظمها، وأجل المقاصد وأهمها، وأنفعها للإنسان في دينه ودنياه، فهو أساس الدين والاعتقاد، وهو الذي لا يقبل الله ﷻ من أحد يوم القيامة صرفًا ولا عدلاً إلا به، ولا يمكن أن يكون من أهل الجنة، ولا يمكن أن يكون بعيداً عن النار إلا به.

وقد تناوله أهل السنة والجماعة بالبيان سواء في تقرير حقيقته، وما يتضمنه ويتفرع عنه، أو الرد على من خالف في ذلك كله.

فمما تناوله أهل السنة والجماعة في باب الإيمان وقرروه بمقتضى العقل على سبيل المثال لا الحصر النقاط الآتية:

١- في بيان حقيقة الإيمان:

من أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[١].

وأنه لا يجزئ أحد هذه الأمور عن بقيتها، قال الآجري: «فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال -القلب واللسان والجوارح-: كان مؤمنًا دل على ذلك القرآن، والسنة، وقول علماء المسلمين»[٢].

فمما يؤكد تلازم قول القلب وعمله عقلاً -بالإضافة إلى الشرع-: أن لفظ (الإيمان) مأخوذ من الأمن، كما أن الإقرار مأخوذ من (قر)، فالمؤمن صاحب

(١) انظر: الشريعة للآجري (ص١١٢)، مجموع الفتاوى (١٥١/٣).
(٢) الشريعة (ص١١٢).

أمن، كما أن المقر صاحب إقرار، فلا بد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه، فإذا كان الشخص عالمًا بأن محمدًا رسول الله ولم يقترن بذلك حبه وتعظيمه، بل كان يبغضه ويحسده ويستكبر عن اتباعه فإن هذا ليس بمؤمن به، بل كافر به.

ومثال ذلك: كفر إبليس وفرعون وأهل الكتاب، فإن مجرد علم القلب بالحق دون أن يقترن به عمل القلب، كمحبة القلب له واتباع القلب له؛ لم ينفع صاحبه، ولم يكن لهذا العلم أي أثر أو نتيجة.

فظن أن مجرد علم القلب وتصديقه هو الإيمان، وأن من دل الشرع على أنه ليس بمؤمن فإن ذلك يدل على عدم علم قلبه؛ من أعظم الجهل شرعًا وعقلاً، لأن حقيقته توجب التسوية بين المؤمن والكافر؛ وهذا باطل في العقل والشرع معًا، لما فيه من نسبة الحكم السيء إلى الله ﷻ(١).

وهذا معنى قول السلف: الإيمان قول وعمل؛ أن الإنسان يعلم بقلبه الحق وقد يبغضه لغرض آخر، فليس كل مستكبر عن الحق يكون غير عالم به وحينئذ لا بد من تصديق القلب وعمله.

كما أنه استدلال باللازم والملزوم العقلي، فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم، فإذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للإرادة؛ لزم وجود الأفعال الظاهرة فإن الإرادة الجازمة إذا اقترن بها القدرة التامة لزم وجود المراد قطعًا(٢).

(١) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/٢٤٣-٢٤٤).
(٢) انظر: الفتاوى الكبرى (٥/٢٤٤)، درء تعارض العقل والنقل (٣/١٣٧)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٢٢).

وقد خالف في حقيقة الإيمان كثير من الطوائف المنحرفة[١] فنقصوا شيئًا من أركان التعريف الثلاثة، أو جعلوه شيئًا واحدًا لا يتغير ولا يتبعض[٢]...

ولا تخفى آثار هذا القول الفاسد بزعم أن الإيمان واحد لا يتعدد ولا يتبعض، وثابت لا يتغير ولا يتأثر؛ من استواء المطيع والعاصي، وعدم فضل أهل الإيمان على أهل المخالفة والعصيان وهذا ما لا يقبله العقل ويرده النقل.

لأنه لا يكون لأحد على أحد فضل في الإيمان، ولاستوت النعمة فيه، ولا يستوي، وبطل العقل الذي فضل الله به العقلاء، وشرف به العلماء والحكماء[٣].

كما أن مقتضى العقل يأباه فإن أولى من ذلك -وهي حكمة الله تعالى- يأباه، قال الملطي: «فإن في العقل شواهد دالة أن الحكيم لا يستوي عنده وليه الذي أطاعه وعدوّه الذي عصاه، ولا يجوز ذلك في الحكمة»[٤].

وقول الجهمية في جعل الإيمان واحدًا وعدم تبعضه وما أنتجه من التسوية بين المطيع والعاصي ناشئ عن فساد قولهم في معنى الإيمان وحقيقته، لذلك هو أبعد عن الكتاب والسنة، وفيه من مناقضة للعقل واللغة ما لا يوجد مثله لغيرهم[٥].

٢- في دخول العمل في الإيمان:

قرر أهل السنة والجماعة هذه المسألة وفق مقتضى العقل، ومن ذلك: إلزام الإمام أحمد لمن أخرج العمل عن الإيمان أن من يعمل كل الكبائر والعظائم فهو

(١) كالخوارج والمعتزلة والمرجئة بطوائفها.
(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٣٢).
(٣) انظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/٨٣٦-٨٣٧).
(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي (ص٤٦).
(٥) انظر: الإيمان الكبير لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (٧/١٥٩).

مقر بالله؛ فيلزمه أن يكون عنده مؤمنًا، وقال إن هذا من أشنع مقالة القوم[١]!

وهذا إلزام عقلي، وهو من أحسن الحجج التي يُحتج بها على المخالف، وهو إلزام لا مفر للمخالف عنه؛ فإنه يُخرج العمل عن الإيمان، ويقول: لو فعل العبد ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكفر في الباطن؛ لكن يكون فعله دليلاً على الكفر في أحكام الدنيا -أي في الظاهر-، ولو احتج على هذا المخالف بنصوص تقتضي أنه يكون كافرًا في الآخرة قال: هذه النصوص تدل على أنه في باطنه لا يعرف الله! فعاد الأمر إلى تناقضهم وجعلهم الإيمان شيئًا واحدًا[٢].

وقادهم هذا التقرير -ولا بد- إلى أشنع اللوازم، وهي: ثبوت إيمان من منع الزكاة، وعمل الكبائر كلها، وصلى لغير الله لأنه مقرٌ بالله...[٣].

قال ابن تيمية بعد ذلك: «فخالفوا صريح المعقول وصريح الشرع، وهذا القول مع فساده عقلاً وشرعًا ومع كونه عند التحقيق لا يثبت إيمانًا؛ فإنهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا لا حقيقة له»[٤].

فمآل المخالفين في إخراجهم العمل عن الإيمان: أنهم جعلوه شيئًا واحدًا لا يتفاوت، وهذا أمر لا حقيقة له!

ومآلهم إلى التعطيل المحض والجمع بين الضدين، وهذا من فساد قولهم الذي لا يدعمه نقل صحيح ولا عقل صريح[٥].

(١) انظر: السنة لأبي بكر ابن لخلال (٤/٢٦). والمقصود بالقوم وأصحاب المقالة هم الجهمية.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٤٠١-٤٠٢).
(٣) السنة للخلال (٤/٢٦).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/٤٠٢).
(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٤٠٢).

٣- في تقرير تفاضل أهل الإيمان (عقلاً):

إن التفاضل بين أهل الإيمان متقرر حسًا وعقلاً؛ فلا بد لمن أطاع الله وامتثل أمره أن تكون له مزية وحسنة على من عصاه وخالفه، من كونه يُمدح على فعله ثم يثاب، وغيره ذلك من مزايا وحسنات.

ومما يدل عليه العقل من ثبوت التفاضل بين أهل الإيمان: ثبوت الاسم المطلق لمن دخل فيه، كالإسلام، أو الصلاة، وإن فضُل أحد الأفراد في ذلك على غيره، فكلا الصنفين يجمعهما اسم ما دخلوا فيه: الإسلام أو الصلاة، وكذلك صناعات الناس لو أن قومًا ابتنوا حائطًا وكان بعضهم في تأسيسه، وآخر قد نصفه، وثالث قد قارب الفراغ منه، قيل لهم جميعًا: بناة، وهم متباينون في بنائهم...

قال أبو عبيد: «فهذا الكلام المعقول عند العرب السائر فيهم، فكذلك المذهب في الإيمان، إنما هو دخول في الدين، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة:٢٠٨]، فالسِلم: الإسلام، وقوله: (كافة): معناها عند العرب: الإحاطة بالشيء، قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس»[(١)]، فصارت الخمس كلها هي الملة التي سماها الله سِلمًا مفروضًا، فوجدنا أعمال البر، وصناعات الأيدي، ودخول المساكن كلها تشهد على اجتماع الاسم، وتفاضل الدرجات فيها، هذا في التشبيه والنظر، مع ما احتججنا به من الكتاب والسنة فهكذا الإيمان هو درجات ومنازل، وإن كان سمى أهله اسمًا واحدًا»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب الإيمان وقول النبي ﷺ: (بني الإسلام على خمس) (١/١٢/ح٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس (١/٤٥/ح١٦) عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) الإيمان للقاسم بن سلام (ص٢٧). وانظر: مجموع الفتاوى (٧/٥٨٠).

وقول المرجئة في زعمهم عدم تفاضل أهل الإيمان منقوض عقلاً -مع ما سبق من فساد للتسوية بين المختلفين-، وهو أنهم لو أنكروا التفاضل بين أهل المعصية والطاعة، صار ذلك تجاهلاً منهم للواقع، وأي فضلٍ يثبتونه لأهل الطاعة -ولا بد لهم منه- يُفسد قولهم بعدم التفاضل(١).

٤- في زيادة الإيمان (عقلاً):

مما يقرره أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان مع حجج النقل: كونه أمرًا متفقًا عليه ولم يوجد له معارض من العقل، بل العقل حجة فيه؛ فلو لم يكن القول بأن الإيمان يزيد وينقص ويتفاوت لتساوى الناس فيه، وهذا مما لا يقتضيه العقل من التسوية بين المختلفين!

كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، فهذ أحد أدلة من ذهب إلى أن الإيمان يزيد وينقص، ومما يحتج له عقلاً؛ وذلك أنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة، بل المنهمكين في الفسق والمعاصي مساويًا لإيمان الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام واللازم باطل فكذا الملزوم(٢).

ولمن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص يقال لهم: «ما تقولون فيمن آمن وهو بالله وبدينه عارف، ومن آمن وهو بالله وبدينه جاهل؟ فإن قالوا: هما سواء تجاهلوا، وإن قالوا المؤمن العارف بالله وبدينه أفضل تركوا قولهم وقالوا بالحق: إن الإيمان يزيد بالعمل والعلم وينقص بنقص العلم والعمل...»(٣).

وهذا هو مقتضى العقل والنقل.

(١) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٤٦).
(٢) انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي (١٦٥/٩).
(٣) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٤٦).

الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيه بحث موضوع العقل وتطبيقاته في أبواب العقيدة، وقد خرجت من البحث بنتائج مهمة، منها ما يأتي:

١- إن المقصود بدليل مقتضى العقل هو وظيفته، وقد جاء في استخدامات أهل السنة والجماعة بإطلاقات ومسميات أخرى هي من قبيل المرادفات، وذات دلالات متنوعة على معناه، كالقياس، العدل، الميزان، التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين...

٢- إن دليل مقتضى العقل مما فطر الله تعالى عليه الناس، وهو الذي جعله مناطًا للتكليف، وأداة للتمييز.

٣- إن هذا الدليل مستفاد من كلام الله تعالى الذي خاطب به العقول السليمة التي يقودها عقلها إلى توحيد الله تعالى في ربوبيته وألوهيته وشرعه.

٤- إن هذا الدليل مما هو متقرر عند السلف العمل به وبناء الاعتقاد عليه؛ كما أنه دليل قاطع وحجة دامغة في الرد على المخالفين.

٥- لم يُجعل العقل حاكمًا على النقل؛ وذلك لكونه ناقصًا والنقل كاملاً، وأهل السنة إن استدلوا بمقتضى العقل فللفهم والتسليم للنقل لا للاعتماد والاستقلال.

٦- إن الميزان يكون بأدلة الشرع، والميزان العقلي هو ثمرة العمل الصحيح بالشرع.

٧- إن أعظم الأبواب التي استُخدم فيه دليل مقتضى العقل هو باب الإيمان بالله تعالى وخاصة إفراده بالعبادة وكيف جعله الله ﷻ حجة على عباده المقرين بالربوبية لله تعالى.

٨- إن مخالفة هذا الدليل لا يقتصر على كونه مخالفة للدليل وعدم اتباعه وحسب، بل هو نكسة في العقل والفطر.

التوصيات:

١- يمكن أن يستفاد من هذا البحث في بحوث أخرى تنطلق من هذا العنوان، ومنها:

٢- جمع آثار التسوية بين المختلفات في باب الحكمة والقدر وما ينتج عن ذلك من تعطيل الأمر والنهي والشرائع، وتعطيل المصير والثواب والعقاب...

٣- تناول مقتضى العقل عند أهل السنة والجماعة والمخالفين في المسائل: التحسين والتقبيح، مراعاة الأصلح، التكليف بما لا يطاق، مع ذكر أمثلة من الواقع تبين وسطية أهل السنة والجماعة.

٤- تناول آثار التسوية بين المختلفات مما هو مخالف للحس والواقع فضلاً عن العقل والشرع وما يؤدي إلى الجبر، وما في اعتقاد ذلك من الجمع بين النقيضين.

وصلى الله وسلم على محمد خير المرسلين، والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- **الإبانة الكبرى:** لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع- الرياض.

٢- **الإحكام في أصول الأحكام:** لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت.

٣- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:** لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية- مصر، الطبعة السابعة ١٣٢٣هـ.

٤- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد:** لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥- **الاعتصام:** لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشهير بالشاطبي، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦- **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الجيل- بيروت، سنة ١٩٧٣م.

٧- **الانتصار لأصحاب الحديث:** لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٨- **الإنصاف فيما يجب أن نؤمن به ولا يجب الجهل به:** للقاضي أبي بكر الباقلاني، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث- مصر، الطبعة الثانية سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٩- **الإيمان -معالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته-:** لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٠- **بدائع الفوائد:** لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ.

١١- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية:** لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٢- **التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع:** لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: مكتبة العبيكان— الرياض، الطبعة السادسة سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣- **تفسير القرآن العظيم:** للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٤- **جامع البيان في تأويل القرآن:** لمحمد بن جرير بن يزيد بن أبي جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٥- **الجامع لأحكام القرآن**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، الناشر: دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١٦- **تكملة المعاجم العربية**: تأليف: رينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد سَليم النعَيمي، جمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام- العراق، الطبعة الأولى من سنة ١٩٧٩- ٢٠٠٠م.

١٧- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**: لمحمد بن الطيب بن محمد، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٨- **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**: لمحمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبي الحسين المَلَطي العسقلاني، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث- مصر.

١٩- **تهذيب اللغة**: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١م.

٢٠- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: لسراج الدين ابن الملقن أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢١- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٢٤م.

٢٢- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**: لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، الناشر: دار

الراية- الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢٣- **الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن**: لأبي الحسن عبد العزيز بن يحيى الكناني المكي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٤- **درء تعارض العقل والنقل**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٢٥- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**: لعلماء نجد الأعلام، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٦- **الرد على الجهمية والزنادقة**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الثبات للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.

٢٧- **الرد على الجهمية**: لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، الناشر: دار ابن الأثير- الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٢٨- **الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: دار عالم الفوائد- مكة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ.

٢٩- **الرد على المنطقيين**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

٣٠- **الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، سنة النشر: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣١- **الرسالة العرشية**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد

السلام ابن تيمية، الناشر: المطبعة السلفية- القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣٢- **رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب:** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، سنة النشر: ١٤١٣هـ.

٣٣- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:** لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٣٤- **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء:** لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبس حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت.

٣٥- **السنة:** لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخَلَّال، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٣٦- **شرح الأصبهانية:** لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: مكتبة دار المنهاج- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠هـ.

٣٧- **شرح الأصول الخمسة:** للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، الناشر: مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٨- **شرح العقيدة الطحاوية:** لصدر الدين محمد بن عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٣٩- **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق**

السنن): لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٤٠- **الشريعة**: لمحمد بن الحسين الآجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٤١- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**: لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الجيل- بيروت.

٤٢- **الصارم المسلول على شاتم الرسول**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي- المملكة العربية السعودية.

٤٣- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٤- **صحيح البخاري**: لأبي محمد بن إسماعيل عبد الله البخاري الجعفي، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة- بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٥- **صحيح مسلم**: لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٤٦- **الصفدية**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية- مصر، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ.

٤٧- **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**: لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة: الأولى،

١٤٠٨هـ

٤٨- **طبقات الحنابلة:** لأبي الحسين محمد بن محمد ابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة– بيروت.

٤٩- **العبودية:** لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت، الطبعة السابعة المجددة سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٥٠- **عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها أو ينقصها من الشرك الأكبر أو الأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك:** للدكتور صالح بن صالح الفوزان، الناشر: دار المنهاج- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ.

٥١- **عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي:** للدكتور صالح بن عبد الله العبود، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٥٢- **غريب الحديث:** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٣- **الفتاوى الكبرى:** لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٥٤- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: دار المعرفة- بيروت سنة ١٣٧٩هـ.

٥٥- **الفرق بين الفرق:** لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي،

الناشر: دار الآفاق الجديدة– بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧م.

٥٦- **الفقيه والمتفقه:** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية، الطبعة الثانية سنة ١٤٢١هـ.

٥٧- **القائد إلى تصحيح العقائد:** لعبد الرحمن بن يحيى بن المعلمي اليماني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٥٨- **لوامع الأنوار وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية:** لشمس الدين، أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها- دمشق، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٥٩- **ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه:** للأبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، الناشر: دار الكندي، دار الفكر– بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ.

٦٠- **مجموعة الرسائل والمسائل:** لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشيد رضا، الناشر: لجنة التراث العربي.

٦١- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية:** لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، سنة النشر: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٦٢- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:** لمحمد بن محمد بن عبد الكريم البعلي، الناشر: دار الحديث- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٦٣- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين:** لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٦٤- **المدخل للسنن الكبرى:** لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي– الكويت.

٦٥- **المستدرك على مجموع فتاوى ابن تيمية:** جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ

٦٦- **المسودة في أصول الفقه:** تأليف: آل تيمية؛ مجد الدين عبد السلام بن تيمية، عبد الحليم بن تيمية، أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي- سوريا.

٦٧- **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول:** لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي، الناشر: دار ابن القيم- الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٦٨- **المعجم الوسيط:** تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.

٦٩- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة:** لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٢هـ.

٧٠- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، تصحيح: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز- فيسبادن، ألمانيا، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٧١- **الملل والنحل**: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي.

٧٢- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٧٣- **الموافقات**: لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشهير بالشاطبي، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٧٤- **النبوات**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٧٥- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**: لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي- القاهرة.

٧٦- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، الناشر: المكتبة العلمية- بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

References

1- alebanh alkbra: laby 'ebd allh 'ebyd allh bn mhmd al'eukbry alm'erwf babn bth, thqyq: rda m'ety, w'ethman alathywby, wywsf alwabl, walwlyd bn syf alnsr, whmd altwyjry, alnashr: dar alrayh llnshr waltwzy'e- alryad.

2- alehkam fy aswl alahkam: l'ely bn ahmd bn s'eyd bn hzm alandlsy alzahry, thqyq: alshykh ahmd mhmd shakr, tqdym: ehsan 'ebas, alnashr: dar alafaq aljdydh- byrwt.

3- ershad alsary lshrh shyh albkhary: lshhab aldyn ahmd bn mhmd bn aby bkr alqstlany, alnashr: almtb'eh alkbra alamyryh- msr, altb'eh alsab'eh 1323h.

4- alershad ela qwat'e aladlh fy aswl ala'etqad: l'ebd almlk bn 'ebd allh bn ywsf aljwyny, dbt wthqyq: ahmd alsayh, twfyq 'ely whbh, alnashr: mktbh althqafh aldynyh- alqahrh, altb'eh alawla 1430h-2009m.

5- ala'etsam: lebrahym bn mwsa bn mhmd allkhmy alshhyr balshatby, thqyq wdrash: aljz' alawl: d. mhmd bn 'ebd alrhmn alshqyr, aljz' althany: d s'ed bn 'ebd allh al hmyd, aljz' althalth: d hsham bn esma'eyl alsyny, alnashr: dar abn aljwzy llnshr waltwzy'e- alryad, altb'eh: alawla, 1429h- 2008m.

6- e'elam almwq'eyn 'en rb al'ealmyn: lshms aldyn mhmd bn aby bkr abn qym aljwzyh, thqyq: th 'ebd alr'ewf s'ed, alnashr: dar aljyl-byrwt, snh 1973m.

7- alantsar lashab alhdyth: laby almzfr mnswr bn mhmd bn 'ebd aljbar alsm'eany, thqyq: mhmd aljyzany, alnashr: mktbh adwa' almnar-

als'ewdyh, altb'eh alawla, 1417h- 1996m.

8- alensaf fyma yjb an n'emn bh wla yjb aljhl bh: llqady aby bkr albaqlany, alnashr: almktbh alazhryh lltrath- msr, altb'eh althanyh snh 1421h-2000m.

9- aleyman -m'ealmh, wsnnh, wastkmalh, wdrjath-: laby 'eubyd alqasm bn slam bn 'ebd allh alhrwy, thqyq: mhmd nsr aldyn alalbany, alnashr: mktbh alm'earf llnshr waltwzy'e- alryad, altb'eh alawla, 1421h-2000m.

10- bda'e'e alfwa'ed: lshms aldyn mhmd bn aby bkr abn qym aljwzyh, thqyq: 'ely bn mhmd al'emran, eshraf: d. bkr abw zyd, alnashr: dar 'ealm alfwa'ed- mkh almkrmh, altb'eh alawla snh 1425h.

11- byan tlbys aljhmyh fy tasys bd'ehm alklamyh: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: mjmw'eh mn almhqqyn, alnashr: mjm'e almlk fhd ltba'eh almshf alshryf, altb'eh alawla 1426h.

12- altdmryh thqyq alethbat llasma' walsfat whqyqh aljm'e byn alqdr walshr'e: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: d. mhmd bn 'ewdh als'ewy, alnashr: mktbh al'ebykan– alryad, altb'eh alsadsh snh 1421h- 2000m.

13- tfsyr alqran al'ezym: llhafz aby alfda' esma'eyl bn 'emr bn kthyr aldmshqy, thqyq: samy bn mhmd slamh, alnashr: dar tybh llnshr waltwzy'e- alryad, altb'eh althanyh snh 1420h- 1999m.

14- jam'e albyan fy tawyl alqran: lmhmd bn jryr bn yzyd bn aby j'efr altbry, thqyq: ahmd mhmd shakr, alnashr: m'essh alrsalh, altb'eh alawla, snh 1420h- 2000m.

15- aljam'e lahkam alqran: lshms aldyn aby 'ebd allh mhmd bn ahmd bn

aby bkr bn frh alansary alqrtby, thqyq: ahmd albrdwny webrahym atfysh, alnashr: dar alktb almsryh- alqahrh, altb'eh althanyh, snh 1384h- 1964m.

16- tkmlh alm'eajm al'erbyh: talyf: rynhart bytr an duwzy, nqlh ela al'erbyh w'elq 'elyh: mhmd slym aln'eymy, jmal alkhyat, alnashr: wzarh althqafh wale'elam- al'eraq, altb'eh alawla mn snh 1979- 2000m.

17- tmhyd alawa'el wtlkhys aldla'el: lmhmd bn altyb bn mhmd, alqady aby bkr albaqlany almalky, thqyq: 'emad aldyn ahmd hydr, alnashr: m'essh alktb althqafyh- lbnan, altb'eh alawla snh 1407h- 1987m.

18- altnbyh walrd 'ela ahl alahwa' walbd'e: lmhmd bn ahmd bn 'ebd alrhmn aby alhsyn almlty al'esqlany, alnashr: almktbh alazhryh lltrath- msr.

19- thdyb allghh: lmhmd bn ahmd bn alazhry alhrwy, thqyq: mhmd 'ewd mr'eb, alnashr: dar ehya' altrath al'erby- byrwt, altb'eh alawla snh 2001m.

20- altwdyh lshrh aljam'e alshyh: lsraj aldyn abn almlqn aby hfs 'emr bn 'ely bn ahmd alshaf'ey, thqyq: dar alflah llbhth al'elmy wthqyq altrath, alnashr: dar alnwadr- dmshq, altb'eh alawla, 1429h- 2008m.

21- aljwab alshyh lmn bdl dyn almsyh: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, alnashr: dar abn hzm- byrwt, altb'eh alawla, 1425h-2024m.

22- alhjh fy byan almhjh wshrh 'eqydh ahl alsnh: lesma'eyl bn mhmd bn alfdl bn 'ely alasbhany, abw alqasm, almlqb bqwam alsnh, thqyq:

mhmd bn rby'e bn hady 'emyr almdkhly, alnashr: dar alrayh- alryad, altb'eh althanyh, 1419h- 1999m.

23- alhydh wala'etdar fy alrd 'ela mn qal bkhlq alqran: laby alhsn 'ebd al'ezyz bn yhya alknany almky, thqyq: 'ely bn mhmd bn nasr alfqhy, alnashr: mktbh al'elwm walhkm- almdynh almnwrh, altb'eh althanyh, 1423h-2002m.

24- dr' t'eard al'eql walnql: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: aldktwr mhmd rshad salm, alnashr: jam'eh alemam mhmd bn s'ewd aleslamyh- almmlkh al'erbyh als'ewdyh, altb'eh althanyh 1411h- 1991m.

25- aldrr alsnyh fy alajwbh alnjdyh: l'elma' njd ala'elam, thqyq: 'ebd alrhmn bn mhmd bn qasm, altb'eh alsadsh, 1417h- 1996m.

26- alrd 'ela aljhmyh walznadqh: llemam aby 'ebd allh ahmd bn mhmd bn hnbl alshybany, thqyq: sbry bn slamh shahyn, alnashr: dar althbat llnshr waltwzy'e, altb'eh: alawla.

27- alrd 'ela aljhmyh: laby s'eyd 'ethman bn s'eyd bn khald aldarmy, thqyq: bdr bn 'ebd allh albdr, alnashr: dar abn alathyr– alkwyt, altb'eh althanyh snh 1416h- 1995m.

28- alrd 'ela alshadly fy hzbyh wma snfh fy adab altryq: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: 'ely bn mhmd al'emran, alnashr: dar 'ealm alfwa'ed- mkh, altb'eh alawla snh 1429h.

29- alrd 'ela almntqyyn: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, alnashr: dar alm'erfh- byrwt.

30- alrsalh alakmlyh fyma yjb llh mn sfat alkmal: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, alnashr: mtb'eh

almdny alm'essh als'ewdyh bmsr, snh alnshr: 1403h- 1983m.

31- alrsalh al'ershyh: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, alnashr: almtb'eh alslfyh- alqahrh, msr, altb'eh: alawla, 1399h.

32- rsalh ela ahl althghr bbab alabwab: laby alhsn 'ely bn esma'eyl bn eshaq alash'ery, thqyq: 'ebd allh shakr mhmd aljnydy, alnashr: 'emadh albhth al'elmy baljam'eh aleslamyh- almdynh almnwrh, snh alnshr: 1413h.

33- rwh alm'eany fy tfsyr alqran al'ezym walsb'e almthany: lshhab aldyn mhmwd bn 'ebd allh alhsyny alalwsy, thqyq: 'ely 'ebd albary 'etyh, alnashr: dar alktb al'elmyh- byrwt, altb'eh alawla snh 1415h.

34- rwdh al'eqla' wnzhh alfdla': lmhmd bn hban bn ahmd bn hban abs hatm, aldarmy, albusty, thqyq: mhmd mhy aldyn 'ebd alhmyd, alnashr: dar alktb al'elmyh-byrwt.

35- alsnh: laby bkr ahmd bn mhmd bn harwn alkhlal, thqyq: d. 'etyh alzhrany, alnashr: dar alrayh- alryad, altb'eh alawla snh 1410h-1989m.

36- shrh alasbhanyh: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: mhmd bn 'ewdh als'ewy, alnashr: mktbh dar almnhaj- alryad, altb'eh alawla snh 1430h.

37- shrh alaswl alkhmsh: llqady 'ebd aljbar bn ahmd alhmdany, t'elyq: ahmd bn alhsyn bn aby hashm, alnashr: mktbh whbh- alqahrh, altb'eh althalthh snh 1416h-1996m.

38- shrh al'eqydh althawyh: lsdr aldyn mhmd bn 'ely bn mhmd abn aby al'ez alhnfy, thqyq: ahmd shakr, alnashr: wzarh alsh'ewn aleslamyh,

walawqaf wald'ewh walershad, altb'eh alawla snh 1418h.

39- shrh altyby 'ela mshkah almsabyh almsma b (alkashf 'en hqa'eq alsnn): lshrf aldyn alhsyn bn 'ebd allh altyby, thqyq: d. 'ebd alhmyd hndawy, alnashr: mktbh nzar mstfa albaz- mkh almkrmh, altb'eh alawla snh 1417h- 1997m.

40- alshry'eh: lmhmd bn alhsyn alajry, thqyq: mhmd hamd alfqy, alnashr: dar alktb al'elmyh- byrwt, altb'eh alawla snh 1403h .

41- shfa' al'elyl fy msa'el alqda' walqdr walhkmh walt'elyl: lshms aldyn mhmd bn aby bkr abn qym aljwzyh, thqyq wt'elyq: 'esam fars alhrstany, tkhryj: mhmd ebrahym alzghly, alnashr: dar aljyl- byrwt.

42- alsarm almslwl 'ela shatm alrswl: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: mhmd mhy aldyn 'ebd alhmyd, alnashr: alhrs alwtny als'ewdy- almmlkh al'erbyh als'ewdyh.

43- alshah taj allghh wshah al'erbyh: laby nsr esma'eyl bn hmad aljwhry alfaraby, alnashr: dar al'elm llmlayyn– byrwt, altb'eh alrab'eh snh 1407h- 1987m.

44- shyh albkhary: laby mhmd bn esma'eyl 'ebdallh albkhary alj'efy, thqyq: d. mstfa dyb albgha, alnashr: dar abn kthyr, alymamh- byrwt, altb'eh althalthh snh 1407h– 1987m .

45- shyh mslm: laby alhsn mslm bn alhjaj alqshyry alnysabwry, thqyq: mhmd f'ead 'ebd albaqy, alnashr: dar ehya' altrath al'erby– byrwt.

46- alsfdyh: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: mhmd rshad salm, alnashr: mktbh abn tymyh- msr, altb'eh althanyh snh 1406h.

47- alswa'eq almrslh fy alrd 'ela aljhmyh walm'etlh: lshms aldyn mhmd

bn aby bkr abn qym aljwzyh, thqyq: 'ely bn mhmd aldkhyl allh, alnashr: dar al'easmh- alryad, altb'eh: alawla, 1408h

48- tbqat alhnablh: laby alhsyn mhmd bn mhmd abn aby y'ela, thqyq: mhmd hamd alfqy, alnashr: dar alm'erfh– byrwt.

49- al'ebwdyh: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: mhmd zhyr alshawysh, alnashr: almktb aleslamy– byrwt, altb'eh alsab'eh almjddh snh 1426h- 2005m.

50- 'eqydh altwhyd wbyan ma ydadha aw ynqsha mn alshrk alakbr aw alasghr walt'etyl walbd'e wghyr dlk: lldktwr salh bn salh alfwzan, alnashr: dar almnhaj- alryad, altb'eh alawla snh 1434h.

51- 'eqydh alshykh mhmd bn 'ebd alwhab alslfyh wathrha fy al'ealm aleslamy: lldktwr salh bn 'ebd allh al'ebwd, alnashr: 'emadh albhth al'elmy baljam'eh aleslamyh- almdynh almnwrh, altb'eh althanyh snh١٤٢٤ h٢٠٠٤ -m.

52- ghryb alhdyth: laby alfrj 'ebd alrhmn bn 'ely bn mhmd aljwzy, thqyq: aldktwr 'ebd alm'ety amyn alql'ejy, alnashr: dar alktb al'elmyh- byrwt, altb'eh alawla snh 1405h- 1985m.

53- alftawa alkbra: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, alnashr: dar alktb al'elmyh- byrwt, altb'eh alawla snh 1408h- 1987m.

54- fth albary shrh shyh albkhary: llhafz ahmd bn 'ely bn hjr aby alfdl al'esqlany, rqm ktbh wabwabh wahadythh: mhmd f'ead 'ebd albaqy, ekhraj wtshyh weshraf: mhb aldyn alkhtyb, 'elyh t'elyqat al'elamh: 'ebd al'ezyz bn 'ebd allh bn baz, alnashr: dar alm'erfh- byrwt snh 1379h.

55- alfrq byn alfrq: laby mnswr 'ebd alqahr bn tahr bn mhmd albghdady, alnashr: dar alafaq aljdydh– byrwt, altb'eh althanyh snh 1977m.

56- alfqyh walmtfqh: laby bkr ahmd bn 'ely bn thabt alkhtyb albghdady, thqyq: abw 'ebd alrhmn 'eadl bn ywsf alghrazy, alnashr: dar abn aljwzy– als'ewdyh, altb'eh althanyh snh 1421h.

57- alqa'ed ela tshyh al'eqa'ed: l'ebd alrhmn bn yhya bn alm'elmy alymany, thqyq: mhmd nasr aldyn alalbany., alnashr: almktb aleslamy, altb'eh althalthh snh 1404h- 1984m.

58- lwam'e alanwar wswat'e alasrar alathryh lshrh aldrh almdyh fy 'eqd alfrqh almrdyh: lshms aldyn, aby al'ewn mhmd bn ahmd bn salm alsfaryny alhnbly, alnashr: m'essh alkhafqyn wmktbtha- dmshq, altb'eh althanyh snh 1402h- 1982m.

59- mahyh al'eql wm'enah wakhtlaf alnas fyh: llaby 'ebd allh alharth bn asd almhasby, thqyq: hsyn alqwtly, alnashr: dar alkndy, dar alfkr– byrwt, altb'eh althanyh snh 1398h.

60- mjmw'eh alrsa'el walmsa'el: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: mhmd rshyd rda, alnashr: ljnh altrath al'erby.

61- mjmw'e ftawa shykh aleslam abn tymyh: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: 'ebd alrhmn bn mhmd bn qasm, alnashr: mjm'e almlk fhd ltba'eh almshf alshryf, almdynh alnbwyh, snh alnshr: 1416h- 1995m.

62- mkhtsr alswa'eq almrslh 'ela aljhmyh walm'etlh: lmhmd bn mhmd bn 'ebd alkrym alb'ely, thqyq: syd ebrahym, alnashr: dar alhdyth- msr, altb'eh alawla snh 1422h- 2001m.

63- mdarj alsalkyn byn mnazl eyak n'ebd weyak nst'eyn: lshms aldyn mhmd bn aby bkr abn qym aljwzyh, thqyq: mhmd alm'etsm ballh albghdady, alnashr: dar alktab al'erby– byrwt, altb'eh althalthh snh 1416h- 1996m.

64- almdkhl llsnn alkbra: lahmd bn alhsyn bn 'ely bn mwsa alkhrasany, aby bkr albyhqy, thqyq: mhmd dya' alrhmn ala'ezmy, alnashr: dar alkhlfa' llktab aleslamy– alkwyt.

65- almstdrk 'ela mjmw'e ftawa abn tymyh: jm'eh wrtbh wtb'eh 'ela nfqth: mhmd bn 'ebd alrhmn bn qasm (almtwfa: 1421h), altb'eh: alawla, 1418 h

66- almswdh fy aswl alfqh: talyf: al tymyh ؛mjd aldyn 'ebd alslam bn tymyh, 'ebd alhlym bn tymyh, ahmd bn tymyh, thqyq: mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, alnashr: dar alktab al'erby- swrya.

67- m'earj alqbwl bshrh slm alwswl ela 'elm alaswl: lhafz bn ahmd bn 'ely alhkmy, thqyq: 'emr bn mhmwd abw 'emr, alnashr: dar abn alqym- aldmam, altb'eh: alawla, 1410h- 1990m.

68- alm'ejm alwsyt: talyf mjm'e allghh al'erbyh balqahrh, alnashr: dar ald'ewh.

69- mftah dar als'eadh wmnshwr wlayh al'elm waleradh: lshms aldyn mhmd bn aby bkr abn qym aljwzyh, thqyq: 'ebd alrhmn bn hsn bn qa'ed, mraj'eh: mhmd aleslahy, slyman al'emyr, alnashr: dar 'ealm alfwa'ed- mkh almkrmh, altb'eh alawla snh 1432h.

70- mqalat aleslamyyn wakhtlaf almslyn: laby alhsn 'ely bn esma'eyl bn eshaq alash'ery, tshyh: hlmwt rytr, alnashr: dar franz shtayz- fysbadn, almanya, altb'eh: althalthh, 1400h- 1980m.

71- almll walnhl: laby alfth mhmd bn 'ebd alkrym bn aby bkr alshhrstany, alnashr: m'essh alhlby.

72- mnhaj alsnh alnbwyh fy nqd klam alshy'eh alqdryh: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: mhmd rshad salm, alnashr: jam'eh alemam mhmd bn s'ewd aleslamyh, altb'eh alawla snh 1406h- 1986m.

73- almwafqat: lebrahym bn mwsa bn mhmd allkhmy alshhyr balshatby, thqyq: mshhwr bn hsn al slman, alnashr: dar abn 'efan, altb'eh: altb'eh alawla snh 1417h- 1997m.

74- alnbwat: ltqy aldyn aby al'ebas ahmd bn 'ebd alhlym bn 'ebd alslam abn tymyh, thqyq: 'ebd al'ezyz bn salh altwyan, alnashr: adwa' alslf, alryad, altb'eh alawla snh 1420h- 2000m.

75- nzm aldrr fy tnasb alayat walswr: lbrhan aldyn aby alhsn ebrahym bn 'emr albqa'ey, alnashr: dar alktab aleslamy- alqahrh.

76- alnhayh fy ghryb alhdyth walathr: lmjd aldyn aby als'eadat almbark bn mhmd bn mhmd bn 'ebd alkrym alshybany aljzry abn alathyr, thqyq: tahr ahmd alzawa - mhmwd mhmd altnahy, alnashr: almktbh al'elmyh- byrwt, 1399h- 1979m.